جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كليه الد راسات العليا

قسم الاقتصاد التطبيقي

العوامـل المؤثرة علي النـاتج المحلي الإجمالي في السودان
(1980-2011م)
(دراسـة قياسية)

Factors Affecting Gross Domestic Product in Sudan
(1980-2011)
(Econometrics Study)

بحث تكميلى لنيل درجه الماجستير فى الاقتصاد التطبيقى

(تخصص قياسى)

اعداد الدارس

عمر ادم بابكرحسب الله

اشراف د/

يوسف الفكي عبدالكريم

2015

بسم الله الرحمن الرحيم

الآية

قال تعالى:

(يَأيُّها الّذِينَ ءَامَنُواإذا تَدايَنْتُم بِدَينٍ إلى أجَلٍ مُسَمًّى فَأَكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّينَكُم كَاتِبُ بِالعَدْلِ وَلايَأْبَ كَاتِبٌ أنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلّمَهُ اللهُ فَلْيَكْتُبْ ولْيُمْلِلِ ألْذِى عَلَيْهِ ألْحَقُّ وَلْيَتَقِ اللهَ رَبَّهُ ولايَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإنْ كَانَ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أوْضَعِيفاً أوْلايَسْتَطِيعُ أنْ يُمِلَّ هُوَفَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَأسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِنْ رِّجَالِكُمْ فَإنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأمرأتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ أن تَضِلَّ إحْدَآهُمَا فَتُذَكِّرَ إحْدآهُمَا ألاخْرَى ولايَابَ ألْشُّهَدَآءُ إذَا مَادُعُوا وَلاتَسْئَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أوْكَبِيراً إلَى أجَلِهِ ذآلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَاللهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَآدَةِ وَأَدْنَى أَلاتَرْتَابُوا إلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاتَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إذا تَبَايَعْتُمْ وَلايُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاشَهِيدٌ وَإن تَفْعَلُوا فَإنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَأَتَّقُوا أللهَ وَيُعلِّمُكُمْ اللهُ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيم[282])

"صَدَق اللهُ ألْعَظِيمْ "

الاية (282) سورة البقرة

الاهـــــــداء

قال تعالى { وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا}
سورة الآية (24) الإسراء

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعاة
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي
طريق العلم
إلى القلب الكبير ورمز الرجوله (والدي العزيز)
إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى ملاكي في الحياة
إلى معنى الحب والحنان والتفاني ... إلى
بسمة الحياة وسر الوجود
إلى من كانت دعائها سر نجاحي وحناني بلسم جراحي
إلى اغلي الحبايب (والدتي الحبيبة)
إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى
رياحين حياتي إخواننا

إلى من ساروا في بحر المعرفة إلى مرافئ الأمان
أساتذتنا الإجلاء

الشكـــر

ابدأ شكري للجامعة العريقة جامعة السودان والعلوم والتكنلوجيا التي تولت هذا البحث وتمنياتي لها بمزيد من التقدم والإزدهار.

وكما أتوجه بالحمد والشكر للمنان صاحب الفضل والإنعام على خلقه بأن وفقني لتسجيل هذا البحث أعانني على إتمامه على تعدد المسؤوليات وتقلب الظروف والأحوال.

كما أتوجه بالشكر إلى من تعاهداني بالرعاية منذ صغري وحفاني بالاهتمام والمساعدة والتوجيه حتى وضعاني على الطريق الصحيح وشجعاني على إتمام الدراسة ولم يتوانيا لحظةً في توفير الجو المناسب لي والداي الغاليان حفظهما الله.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف, على كل ما بذله معي من جهود ومساعدة حتى خرجت هذه الدراسة بهذا الشكل والتي هي نتاج لمشورته وآرائه السديدة فقد كان معي في كل خطوة موجهاً ومرشداً ولم يبخل علي بوقته أو جهده فجزاه الله عنا خير الجزاء وجعل ذلك في موازين حسناته وأطال في عمره ونفع بعلمه الاسلام والمسلمين.

المستخلص

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة (*1980- 2011*م) وتمثلت مشكلة الدراسة في توضيح وبيان أهم المتغيرات التي تؤثر علي النموذج محل الدراسة واعتمدت المنهجية علي المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، ومن فرضيات الدراسة وجود علاقة عكسية بين الإستهلاك والناتج المحلي الإجمالي، كما توجد علاقة طردية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، وبين الناتج المحلي وعرض النقود، وتأتي اهمية البحث من أن الناتج المحلي الاجمالي لكونه أهم المؤشرات للحكم علي الاداء الاقتصادي لاي دولة وتناولها لأهم موضوعين معرفة العوامل المؤثرة على الناتج المحلى الإجمالي من ناحيه نظرية ، و تقديرها بطريقة الانحدار، وهدفت الدراسة الي توضيح العوامل المؤثرة علي الناتج المحلي الاجمالي في إطارها النظري والتطبيقي للتأكد من صحة الفرضيات وذلك بهدف التأكد من معلمات النموذج الآني ومدى مطابقتها للنظرية الإقتصادية من حيث حجمها ومعنويتها، وجدت الدراسة ان أي زيادة في سعر الصرف تنقص من معدل الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً بالنسبة للإستهلاك ولكن نجد أن الزيادة في النموالسكاني لا يصاحبها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة كذلك الي ان أفضل دالة لتوصيف الناتج المحلي الاجمالي هي دالة الإنحدار الخطي المتعدد، وكما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بشتي أنواع الاستثمارات لأنها ذات دور فعال في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، ووضع سياسات تستهدف زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسب معينة وذلك لمكافحة التضخم، وتحسين سعر الصرف بتشجيع الصادرات ولابد من التحكم في عرض النقود حتي يتم الإستفاده منه في تخفيض معدلات التضخم.

Abstract

This study examined the effective factors on the GDP in Sudan 1980-2011. The problem of the study is to explain the most significant variables that can affect the model under study The analytical descriptive and econometrics approaches have been applied,The hypotheses of the study indicate that there is a reverse relationship between the consumption and GDP as well as there is a progressive relationship between the exchange rate and GDP and also between the GDP and money supply. The importance of the study stems from the fact that the GDP is the most significant indicator for measuring the economic performance in any country. It is also important to identify the effective factors on the GDP from a theoretical perspective and estimated by the regression method, The study is aimed at illustrating the effective factors on the GDP at the theoretical and applied level to ensure the validity of the hypotheses. It is also to ensure that the parameters of the simultaneous model are consistent with the economic theory in terms of size and significance The study showed that any increase in exchange rate would reduce the GDP average as well as consumption. However, an increase in population would not be accompanied by the increase in the GDP, The Findings indicated that the multi regression line is the best function for describing the GDP. It is recommended that it is necessary to give more consideration to various investments because of their effective role in increasing the GDP. It is also important to set out policies for increasing the GDP at specific percentages in order to overcome the inflation. The exchange rate should be improved by encouraging exports and monitoring money supply for reducing the inflation rates.

فهرس الموضوعات

المحتويات	رقم الصفحة
الأيه	أ
الأهداء	ب
الشكـر	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
الفهرس	و
قائمة الجداول	ز
قائمة المراجع	ح
الفصل الاول : الاطار المنهجي والدراسات السابقة	
الاطار المنهجي	2
تمهيـــد	2
مشكلة الدراسة	2
أهميه الدراسة	3
أهداف الدراسة	2
فروض الدراسة	3
منهجية الدراسة	4
حدود الدراسة	4
هيكل الدراسة	5
الدراسات السابقة	6-16
الفصل الثاني : مفهــوم الناتج المحـلي الإجمالي	
مفهــوم الناتج المحلي الإجمالي	18
طرق حساب الناتج المحلى الإجمالي	22
العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الاجمالي	27
الناتج المحلي الاجمالي في السودان	35
الفصــل الثالــث : بناء النموذج	
توصيف النموذج	49
تقدير النموذج	54

تقييم نتائج التقدير	55
الخاتمة : النتائج والتوصيات	
النتائج	60
التوصيات	61

قائمة الاشكال:

إسم الشكل	الصفخة
شكل رقم (1) دالة الاستهلاك في الأجل القصير	23

قائمة الجداول:

إسم الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (1) بيانات الناتج المحلي الاجمالي (1980-2001م)	29
جدول رقم (2) الناتج المحلي الاجمالي في السودان الفترة (2008-2011)	31
جدول رقم (3) نتائج إختبار ديكي – فولر المدمج	57
جدول رقم (4) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	58
جدول يوضح (5) مصفوفة الإرتباطات	59
جدول رقم (6) تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي	54
جدول رقم (7) تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي	56

الفصل الاول

الاطار المنهجي والدراسات السابقة

(1-1) الاطار المنهجي

(1-2) الدراسات السابقة

(1-1) الاطار المنهجي:

(1-1-1) تمهيـــــد:

تناقش هذه الدراسة أهم العوامل او المتغيرات التي تؤثر على الناتج المحلى الإجمالي لأنه يعتبر من اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، فهو يقيس درجة النمو في الاقتصاد القومي والاداء الكلى خلال فترة زمنية محددة تقدر بسنة وهو أيضا من اهم المقاييس للاقتصاد الكلى، ويعكس مدى استقلال عناصر الانتاج.

وهو مؤشر شائع الإستخدام، ويدخل في حسابه كافة القطاعات الاقتصادية وغالبا ما يستعين صناع السياسة الاقتصادية بجملة من المؤشرات الاقتصادية بما يشكل حزمة واحدة لمعرفة الاوضاع الاقتصادية ومتابعة تطورها وتقدير الانتاج الحالي والمستقبلي ومعدلات التشغيل واسعار المستهلكين، ولا يعتقدون ان مؤشرا واحد يكفى دون استصحاب مؤشرات عديدة من اجل وضع الخطط الاقتصادية وتصميم سياستها التنفيذية.

(1-1-2) مشكلة الدراسة:

الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات للحكم علي اداء الاقتصاد لاي قطر وفي السودان نجد تدني واضح في الناتج المحلي الاجمالي في فترة الدراسة (1980-2011) فإذن ماهي العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الاجمالي في السودان، وهل الناتج المحلى يتماشى مع حجم الموارد المادية والبشرية في البلاد؟

وماهي العوامل المؤثرة على الناتج المحلى الاجمالي ؟ والعلاقة بين الناتج المحلى الاجمالي والاستهلاك ، والاستثمار، والانفاق الحكومي ، والتضخم، وسعرالصرف، وعرض النقود، وعدد السكان.

(1-1-3) أهميه الدراسة: تأتي اهمية الناتج المحلي الاجمالي لكونه أهم المؤشرات للحكم على الاداء الاقتصادي لاي دولة وتنبع أهمية الدراسة من تناولها لأهم موضوعين تشمل تقدير أهم العوامل المؤثرة على الناتج المحلى الإجمالي من ناحيه نظرية، والناتج المحلي الإجمالي كموضوع تطبيقي بطريقة الانحدار، مما يساعد متخذي القرار في وضع السياسات الملائمة.

(1-1-4) أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلي الاتي: توضيح وتقدير اهم العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الاجمالي في خلال فترة الدراسة.

- فحص السلسلة من ناحيه تطبيقية لدالة الناتج المحلي الإجمالي كنموذج قد يشتمل علي مشاكل قياسية.
- محاولة توضيح أهم المتغيرات التي تؤدي الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة (1980-2011م).

(1-1-5) فروض الدراسة:

توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك.

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار.

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي.

توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف.توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود.

توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان.

(1-1-6) منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة منهجين : المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القياسي.

واعتمدت الدراسة علي البيانات الثانوية ،الماخوذة من الجهاز المركزي للإحصاء، بنك السودان، الدراسات السابقة.

النموذج المقترح (الناتج المحلى الاجمالي كمتغير تابع ***GDP***، والاستهلاك ***C_0***، والانفاق الحكومي ***G***، الاستثمار ***I***، سعر الصرف ***EX***، التضخم ***INF*** ،عرض النقود ***Ms***).

$$GDP = B_0 + B_1 CO + B_2 I + B_3 G + B_4 INF + B_5 EX + B_6 MS + B_7 PO + U_1$$

(1-1-7) حدود الدراسة:

الزمنية : تغطى الدراسة الفترة (1980-2011م).

المكانية للدراسة : جمهورية السودان.

الموضوع : العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الاجمالي في السودان

(1-1-8) هيكل الدراسة:

يتناول الفصل الاول الإطار المنهجي، والدراسات السابقة ومكون من مبحثين المبحث الاول الاطار المنهجي، والمبحث الثاني يتمثل في الدراسات السابقة ، ويتناول الفصل الثاني مفهوم الناتج المحلي الاجمالي، اربعة مباحث الاول مفهوم الناتج المحلى الإجمالي، والمبحث الثاني طريقة حساب الناتج المحلى الإجمالي، والمبحث الثالث العوامل المؤثرة علي الناتج المحلي الاجمالي، والمبحث الرابع يحتوي علي الناتج المحلى الإجمالي في السودان.

والفصل الثالث يتناول الجانب التطبيقي من ويتكون من اربعة مباحث المبحث الاول توصيف النموذج والمبحث الثاني تقدير النموذج والمبحث الثالث يشمل تقييم الانحدار،والخاتمة تتناول اولا النتائج وثانيا التوصيات.

(1-2) الدراسات السابقة:

(1-2-1) دراسة أماني عوض عبدالله (2011م) [1].

ونجد أن مشكلة الدراسة كثيرا من المشاكل الاقتصادية تنشأ في الاساس من الظاهرة النقدية، كذلك فان وجود اختلالات في حجم السيولة ينتج عنها تأثير في الكتلة النقدية، وبالتالي المستوي العام للأسعار، والناتج المحلي الاجمالي.

ان ادارة السيولة وضبط وتحديد السيولة الواجبة في الاقتصاد امر يتسم بالتعقيد والصعوبة وذلك لان السيولة تتأثر بمجموعه عوامل منها ما هو خارجي ومنها ما هو داخلي مثل عدم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية. وقد ادي هذا الي الاهتمام بقضية السيولة، الاسئلة المطروحة من قبل المهتمين بأمر السياسة النقدية مثل ما هو مفهوم السيولة؟ ما هو تأثير السيولة علي النشاط الاقتصادي؟ ماهي محددات السيولة واثرها علي الناتج المحلي الاجمالي؟ كيف تؤثر كل من القاعدة النقدية والمضاعف النقدي علي التغيير في عرض النقود؟ ماهي الوسائل المناسبة لإدارة السيولة من قبل الجهات المختصة وتنمية تلك الوسائل؟ لذلك تحاول الإجابة علي هذه الاسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة.

إفترضت الدراسة ان هنالك علاقه إيجابيه بين الناتج المحلي الاجمالي والسيولة ووجود علاقه عكسيه بين الناتج المحلي الاجمالي والمستوي العام للأسعاروجود علاقه قويه ما بين القاعدة النقدية والمضاعف النقدي مع التغيرات في عرض النقود.

ان هنالك علاقه ايجابيه بين كل من صافي الاصول الاجنبية ، وصافي الائتمان المحلي مع السيولة.

---

(1) أماني عوض عبد الله (2011م) ، محددات السيولة وأثرها علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة 1970- 2002م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم.

وهدفت الدراسة الي معرفة أثر محددات السيولة علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة من عام ***1970. 2002***م. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد علي جمع المعلومات ، كما استخدمت المنهج التحليلي لتقدير النموذج وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وبيانات السلاسل الزمنية التي غطت ***32***عام للحصول علي نتائج أكثر دقة وذلك

حتي تتمكن الدراسة من الإجابة علي الأسئلة المتعلقة بها والوصول للنتائج ومقارنتها علي ضوء ما جاءت به الفرضيات والنظرية الاقتصادية.

استخدمت الدراسة معادلة عرض النقود لمعرفة أثر القاعدة النقدية علي عرض النقود، ومعادلة إرفنج فيشر لمعرفة اثر كل من السيولة والتضخم علي الناتج المحلي الاجمالي.

ومن نتائج هذه الدراسة أدت السيوله الي ذيادة الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى، والتي تنص علي ان العلاقه بين الناتج المحلي الاجمالي والسيولة علاقه طردية وكما أدت الي معدلات التضخم المنخفضة في معظم سنوات الدراسة الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي وهذا مايؤكد صحة الفرضيه الثانية والقائله بأن العلاقه بين الناتج المحلي الاجمالي والتضخم علاقه عكسيه وان التغيرات في القاعده النقديه تؤدي الي تغير في السيوله وهذا مايعكس صحة الفرضية الثالثه، ويعكس أيضا دور بنك السودان المركزي في تحديد السيولة، اي ان عرض النقود متغير خارجي يتم تحديده من خارج النموذج من قبل السلطات النقديه الي حد كبير وأكدت الدراسة بأن الراي القائل بان زيادة الإئتمان المحلي تؤدي الي زيادة السيولة، كما لم تؤكد الفرضية القائله بان زيادة الاصول الاجنبيه تؤدي الي زيادة السيولة، ويرجع ذلك الي عدد من الاسباب نذكرمنها عدم استقرار اسعار الصرف عدم التوازن الذي صاحب الميزان التجاري خلال فترة الدراسة

عبء خدمة الديون الخارجيه وتمويل الواردات وغيرها وان الزياده التي تحدث في عرض النقود ترجع بصوره رئيسيه الى زيادة صافي الائتمان المحلي وذلك بسبب التمويل بالعجز لتغطية المثصرفات الحكوميه خلال فترة الدراسة، بما ان العجز المالي لعمليات القطاع العام يتم تمويله بصفه اساسيه عن طريق اللجوء الي الاصدار الجديد فانه يمكن القول بان الزياده في هذا العجز الذي تم تمويله بالاصدار الجديد قد ادي الي زيادة معادلة القاعده النقديه ومنها الي السيولة، فان هذا يتعارض مع سياسة البنك المركزي السوداني.

(1-2-2) دراسة أمال عبد الفتاح عبد الفراج ، (2009م) [1].

تنصب مشكلة الدراسة في إبراز العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاجتماعية وقياسها كمؤشر لعدالة التوزيع للزيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بين شرائح المجتمع السوداني المختلفة

ومن ضمن الفروض التي تخللتها الدراسة أن هنالك علاقه بين الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاجتماعية ولا توجد علاقه بين الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاجتماعية.

وتوصلت الدراسة لبعض النتائج في اطار الفرضية الاولي ان هنالك علاقه بين الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاجتماعية توصلت الدراسة الي ان الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة بلغت في المتوسط 8% مما أدي الي توسع كمي في قطاعات التنمية الاجتماعية ، الصحية ، التعليم ، وخدمات المياه.

---

(1) .أمال عبد الفتاح عبد الفراج ، (2009م) ، العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاجتماعية ،1992 – 2002م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم.

الا ان النمو في معدلات الناتج المحلي الاجمالي صاحبته تطورات سالبه في مؤشرات الاقتصاد الكلي من ارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار اسعار الصرف وعجز ميزان المدفوعات خاصه خلال الفترة الاولي من سنوات الدراسة ، ادت الي سحب إيجابيات نمو الناتج المحلي.

إعادة هيكلة الاقتصاد السوداني كان لها اثر سلبي علي معدلات نمو الناتج المحلي وبالتالي غلي التنمية الاجتماعية ولم يتمكن الاقتصاد السوداني علي الرغم من الزيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من امتصاص الزيادة في معدلات البطالة والحد منها.

اما فيما يتعلق بالتوسع الكمي في قطاعات التنمية الاجتماعية، هنالك زيادة في مؤسسات القطاع الصحي وفقا لما هو مخطط له ، اذا بلغ متوسط الزيادة خلال الفترة 1992 – 2002م في المستشفيات 30% والمراكز الصحية 61% والشفخانات 8% وبنوك الدم 37% ووحدات الاشعة 48% اي اعلي من متوسط الزيادة في معدل السكان الذي بلغ 6%.

ويمكن تقديم التوصيات الاتية مراجعة السياسات الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي، وخاصة الناتج المحلي الاجمالي مع الاخذ في الاعتبار الأثار السالبة للتغير في مؤشرات التنمية الاقتصادية ومعالجة الخلل بالموازنة العامة للدولة الذى يتمثل في نمو المصروفات بمعدل أعلي من الايرادات حتي تتم السيطرة علي اثر عجز الموازنة العامة للدولة علي نمو الناتج المحلي الاجمالي.

التركيز علي عمومية ووحدة الموازنة العامة كأساس ثابت وعادل للتنمية الاجتماعية ، وتحجيم الانفاق الحكومي حتي يمثل نسبة متناقصة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، وتوجيه الانفاق الحكومي نحو قضايا التنمية الاجتماعية وذلك بزيادة نسبة الانفاق الحكومي علي الصحة ، التعليم، وخدمات المياه.

خلصت الدراسه الي هناك اثرواضح لنمو الناتج المحلي الاجمالي علي التنميه الاجتماعيه وذلك

من خلال الزياده الكميه في قطاعات التنميه الاجتماعيه

وهذا ماتعكسه النتائج .

ومن أهم النتائج وفي اطار الفرضيه الاولي ان هنالك علاقه بين الزياده في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والتنميه الاجتماعيه توصلت الدراسه الي ان الزياده في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسه بلغت في المتوسط 8% مما ادي الي توسع كمي في قطاعات التنميه الاجتماعيه، الصحيه، التعليم، وخدمات المياه.

الا ان النمو في معدلات الناتج المحلي الاجمالي صاحبته تطورات سالبه في مؤشرات الاقتصاد الكلي من ارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار اسعار الصرف وعجز ميزان المدفوعات خاصه خلال الفتره الاولي من سنوات الدراسه، أدت الى سحب إيجابيات نمو الناتج المحلي.

إعادة هيكلة الاقتصاد السوداني كان لها اثر سلبي علي معدلات نمو الناتج المحلي وبالتالي على التنميه الاجتماعية.

لم يتمكن الاقتصاد السوداني علي الرغم من الزياده في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي

وأوصت الدراسه بمراجعة السياسات الاقتصادية الكليه فيما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي، وخاصة ‘‘الناتج المحلي الاجماليٌ مع الاخذ في الاعتبار الأثار السالبه للتغير في مؤشرات التنميه الاقتصادية.

معالجة الخلل بالموازنه العامه للدوله الذي يتمثل في نمو المصروفات بمعدل أعلي من الايرادات حتي تتم السيطره علي اثر عجز الموازنه العامه للدوله علي نمو الناتج المحلي الاجمالي.

التركيز علي عمومية ووحدة الموازنه العامه كأساس ثابت وعادل للتنمية الإجتماعية، وتحجيم

الإنفاق الحكومي حتي يمثل نسبه متناقصه من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو قضايا التنمية الاجتماعية وذلك بزيادة نسبة الانفاق الحكومي علي الصحة، التعليم، وخدمات المياه.

التركيز علي التنميه المتوازنه وذلك بالتوزيع العادل للزيادة أوالنمو في قطاعات الصحه، التعليم وخدمات المياه بين الولايات حسب حجم السكان لكل ولاية ذلك عن طريق التخطيط السليم المبني علي إحصاءات وأرقام واقعيه مع تحديد أولويات التنمية الإجتماعيه.

(1-2-3) دراسة نهاد محمد بابكر على، (2008م) [1].

ومشكلة الدراسة هي معرفة العوامل او المتغيرات المؤثرة على المتغير المعتمد (الناتج المحلى الإجمالي) وامكانية اختزال عدد المتغيرات المستقلة المؤثرة على الناتج المحلى الإجمالي والمتغيرات هي (الدخل القومي ، اجمالي الاستهلاك ، الاستثمار).

وفروض البحث تمثلت في أن كل المتغيرات المستقلة الموجودة لا تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي و أجمالي الاستهلاك لا يؤثر على الناتج المحلى الاجمالي و الدخل القومي لا يؤثر على الناتج المحلى الاجمالي و الاستثمار لا يؤثر على الناتج المحلى الاجمالي.

منهجية الدراسة المنهج المستخدم هو اخذ بيانات تاريخية عن الناتج المحلي الاجمالي في السودان والمتغيرات المستقلة في هذه الدراسة، وتطبيق طرق التحليل الأربعة والحصول على النتائج المطلوبة بالمنهج الإحصائي وذلك باستخدام برنامج (***SPSS***).

---

(1). نهاد محمد بابكر على ، (2008م) ، العوامل المؤثرة على الناتج المحلى الإجمالي في السودان ، (دراسة تطبيقية لاختيار افضل معادلة خطية)(1982-2013م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية وجود نموذج واحد للانحدار وهو الأفضل وهذا ما اتفقت عليه الطرق الأربعة والذى يحتوى على الاستهلاك، وعدد السكان والمتغيرات المستقلة ككل لها تأثير معنوي على المتغير المعتمد الناتج المحلى الإجمالي.

أجمالي الاستهلاك وعدد السكان لها تأثير معنوي على الناتج المحلى الإجمالي في السودان وتم استبعاد الدخل القومي والاستثمار في النموذج، أي بمعنى ليس لهما تأثير على الناتج المحلي من خلال هذه العينة من البيانات.

ازالة التشوهات الهيكلية من خلال سياسات الانضباط المالي ومنه في الاقتصاد الكلى.

تحقيق أسبقيات واضحة في جانب الإنفاق الإنمائي بما يحقق مستوى معدل النمو المنشود.

(1-2-4) دراسة الهادى محمد أحمد أدم ،(2008م) [1]

يتكون نموذج الناتج المحلي الاجمالي من عدة متغيرات هي: الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق الحكومي، التضخم، سعر الصرف، ذلك لأنها تتأثر بالتقلبات الاقتصادية وبعض العوامل التي يصعب التحكم فيها ويضم النموذج بعض الدوال التي تشتمل علي بيانات قطاعيه تعاني من اختلاف الاحجام مثل دالة الاستهلاك بالإضافة الي اشتمال النماذج علي بيانات سلاسل زمنية لذلك يتوقع ان تنفي طريقة المربعات الصغرى العادية.

مما ينتج عنه عدم ثبات التباين وفقدان خاصية الكفاءة في المقدرات ولا نستطيع ان نثق في اختبار المعنوية مثل اختبار ***F*** واختبار ***T*** وتكون حدود الثقة واسعه ولا يمكن الاعتماد عليها.

فان الباحث استخدمها فان الباحث استخدم طريقة المربعات الصغرى العادية ذات المرحلتين باعتبار انها نموذج للمعادلات الانيه.

(1) الهادى محمد أحمد أدم ،(2008م)،اختلاف التباين دراسة تطبيقيه علي نموذج الناتج المحلي الاجمالي(1975 – 2006م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

وهدفت الدراسة الي التقصي العلمي لمشكلة اختلاف التباين وطرق الكشف عنها وطرق العلاج والنتائج المترتبة عليه التعرق علي المعادلات الانيه واهم طرق تقديرها.

تقدير دواله الناتج المحلي الاجمالي في السودان ومعرفة مكوناته والعلاقة بينها ومعرفة خصائصها اكتساب مهارات البحث القياسي.

ومن فروض الدراسة وجود عدم ثبات التباين في كافة دوال النموذج توجد علاقه سببيه متبادلة بين مكونات النموذج.

واستخدمت الدراسة منهج البحث المستخدم الذي يجمع بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي بالإضافة الي التحليل الاحصائي.

توصل الباحث للعديد من النتائج ارتفاع معدل الناتج المحلي الاجمالي رغم انخفاض سعر الصرف من خلال هذه الفترة ولم يتأثر في ارتفاع مستمر إن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لم يتأثر كثيرا بانخفاض سعر الصرف بل تذبذبت نسبة القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بالزيادة والنقصان ومن خلال النتائج السابقة.

أوصى الباحث بالعمل علي تنويع وزيادة مصادر الناتج المحلي الاجمالي وعلي عدم ربط الجنيه السوداني بعمله أجنبيه واحده والحد من هجرة رؤوس الاموال الي الخارج بشرط أن يصاحب ذلك زياده في الانتاج عن طريق تشغيل الموارد، والعمل علي تخفيض معدلات التضخم والعمل علي تخفيض درجة الاعتماد، بما يختص بالتبادل الدولي علي العالم الخارجي ويمكن استخدام سياسه بديله مثل سياسة إحلال الواردات وتشجيع الانتاج المحلي.

(1-2-5) مراد جابر الاغا ، (2005م) [1].

---

(1)مراد جابر الاغا (2005م) ، أثر الضرائب علي الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقيه علي السودان في الفترة 81/82- 2003م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

مشكلة الدراسة تتركز في الكشف عن مدي تأثير الضرائب علي نمو الناتج المحلي الاجمالي في السودان، وهل نظام الضرائب في السودان (خلال الفترة 1982/1981. 2003م) صمم أساسا لتنظيم الاقتصاد ونموه.

ومن فروضها نظام الضرائب ضمن سنوات الدراسة لم يفلح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان وله أثر سالب علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان ونظام الضرائب ضمن سنوات الدراسة موجه نحو جباية الضرائب اكثر من عنايته في نمو الاقتصاد المحلي.

والمنهجي المستخدمة في الدراسة أستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليل الكمي القياسي ، خصص الجانب الوصفي لمناقشة ادبيات الموضوع واستعراض الجداول ومقارنتها ، اما في الجانب التحليلي فتعتمد الدراسة علي استخدام الاسلوب الإحصائي والقياسي مستخدما السلاسل الزمنية.

وأوصت الدراسة بانه إذا كان الهدف تسريع الناتج المحلي الإجمالي فمن المناسب إعادة النظر في سياسة الضرائب لتأدية هذا الغرض وضرورة انسجام السياسة الضريبية مع هدف الحكومة في

تحقيق زيادة الناتج المحلي الإجمالي ولكي يستطيع النظام الضريبي القيام بواجباته لابد ان يتناسب مع الواقع الاقتصادي ومنسجماً معه أي أنه يتصف بالمرونة بحيث يتطور ويتغير حسب الاوضاع المحيطة ومن الضروري ان تسعي الدول اولاً الي تحسين الإدارة الضريبية ورفع كفاءتها والتثبت في صحة تنفيذها للنظام الضريبي القائم ممثل في ان تتجه الي تقييم وتغيير تشريعاتها الضريبية.

قبل فرض الضرائب من الضروري معرفة جميع المتغيرات التي تحدث في النشاط الاقتصادي وعوامله المؤثرة نتيجة فرض الضرائب.

كما أستحدث الضرائب لتوفير الايرادات اللازمة لتغطية نفقات الدولة كذلك يهدف نظام الضرائب الي تنظيم الاقتصاد وتحقيق التوازن الاجتماعي.

في الدول النامية تستخدم الضرائب لتحقيق النمو الاقتصادي كما تستخدم الضرائب لتنظيم حركة الاقتصاد سلبا وإيجابا.

للضرائب مكانه خاصة في تحقيق الاوضاع الاقتصادية والسياسة الضريبة تقوم بدور هام في حركة الاقتصاد سلبا وإيجابا.

تستخدم الضرائب في السودان من أجل تحقيق معدلات نمو موجبة ومستدامة في الناتج المحلي الإجمالي والعمل علي تحقيق التوازن والسيطرة علي معدلات التضخم.

للضرائب أثر مباشر علي الاستثمار والاستهلاك والادخار ونفقات الحكومة بعباره أخري ، لسياسة الضرائب أثر فعال في تحديد الناتج المحلي الاجمالي سلبا وإيجابا باعتبارها متغير خارجي كما هو معلوم تستخدم كأداة فعاله في تنظيم الاقتصاد، والبيانات المستخدمة في الدراسة تتمثل في سلاسل زمنية ذات اتجاه عام غير مستقرة لابد من معالجتها لتجنب الوقوع في العلاقات والقرارات الغير سليمة ولذلك اشتمل البحث علي معالجة قياسيه لنماذج السلاسل الزمنية.

أوجه الإختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة:

تناولت الدراسة الناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة (1980-2011م) وتعتبر فترة حديثه.

كماأتعتبر دراسة باستخدام شتي انواع القياس وتناول مشاكل القياس باشكل النظري والتطبيقي ،بينما الدراسات السابقة تناولته في شكل نظري.

وأضافت هذه الدراسة متغيرات جديده مثل عدد السكان كمتغير أساسي في دالة الناتج المحلي الإجمالي ،أستخدمت الدراسة السلاسل الزمنية، كما استخدم في التحليل برنامج التحليل الاقتصادي (***E.views***) ويعتبر الاحدث في التحليل.

الفصل الثانـــي

(2-1) مفهوم الناتج المحلي الاجمالي

(2-2) طرق حساب الناتج المحلي الاجمالي

(2-3) العوامل المؤثرة على الناتج المحلى الاجمالي

(2-4) العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الاجمالي في السودان

الفصل الثانــي

مفهوم الناتج المحلي الاجمالي

يتناول هذا الفصل مفهوم الناتج المحلي الاجمالي وكيفية طرق حسابه والعوامل المؤثرة عليه والناتج المحلي الاجمالي والناتجالمحلي في السودان.

(2-1) مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

له أكثر تعريف أهمهما: [1].

1. يعني جملة السلع والخدمات التي انتجها الاقتصاد في فترة معينة وتقدر بسنة فهو يمثل مجموع قيمة السلع والخدمات بأسعار السوق، علما بأن السلع والخدمات الوسيطة (***Intermediate goods***) اي التي استخدمت في انتاج سلع أخرى، لا تحتسب تفادياً للتكرار الحسابي.

وإجمالي مجموع السلع والخدمات بمعنى انه لم يخصم منه الاهلاك والمعدات أو راس المال الذى استخدم في انتاج تلك السلع والخدمات ، كذلك لم نستخرج التغيرات في المخزون.

ونمو الناتج المحلي الإجمالي هو مصطلح مهم ويستخدم كثيرا خاصة في قياس معدل النمو.

إن علماء الاقتصاد والمحاسبة القومية عادة ما يفرقون بين ما ينتج على ارض بلد ما بغض النظر عن جنسية عوامل الانتاج التي ساهمت في انتاجه وبين ما ينتج بواسطة عوامل الانتاج الوطنية سواء تم داخل الحدود الجغرافية للبلد أم خارجها، فالأول يطلق لفظ الناتج المحلى

[1] حربي محمد موسى عريقات(2006م) الاقتصاد الكلي، جامعة الإسراء – الأردن ،دار وائل للنشر ،الطبعة الأولي، ص 60.

(***Domestic product***) إما الثاني فيطلق عليه لفظ الناتج القومي (***National product***)

وتكون العلاقة بين الناتج المحلى والناتج القومي:

الناتج القومي = الناتج المحلى + مستحقات عوامل الانتاج الوطنية في الخارج ـ مستحقات عناصر الانتاج الاجنبية في الداخل.

2. وهو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي ينتجها افراد مجتمع معين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني او الاجانب خلال سنه معينة، وهذا يعنى انه يمكن التحويل من الناتج القومي الى الناتج المحلى الإجمالي حسب المفاهيم المطروحة لكل منهما.

3. وهو عباره عن دلالة لما ينتجه البلد ، والنمو فيه مؤشر الى مدى سرعة النمو الاقتصادي في البلد ككل وهو ليس مؤشرا لتوزيع الدخل والزيادة فيه لا تعني انخفاض الفقر.

4. الناتج المحلى الإجمالي هو مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الانتاج المتاحة في المجتمع المعنى، حيث ان بعض عناصر الانتاج تكون مملوكة للدولة المعينة، فالمعروف إن هنالك من عناصر الانتاج ملك لدول اخرى.

إذ ان هنالك عوائد لعناصر الانتاج تدفق خارج الدولة ، والاخرى تدفق الى الداخل من العالم الخارجي، ويسمى الفرق بين التدفقين بصافي دخل عناصر الانتاج من الخارج وبالتالي فإن الناتج المحلى الإجمالي هو:

4. عبارة عن الناتج القومي الإجمالي مطروحا منه صافى دخل عناصر الانتاج من الخارج.

5. الناتج المحلى الإجمالي هو مجموع القوة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة تعرف بسنة.

وهذا يعنى اذا كان هنالك اقتصاد ما ينتج من السلع والخدمات (***B,C,D,A***) وكانت كميات

الانتاج ***(GA,GB,GC.GD)*** على التوالي ، والاسعار السوقية النهائية لكل منتج من ذلك العالم ***(PA, PB, PC, PD)*** فإن الناتج المحلى هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب كل كمية بسعرها

وبالتالي فإن الناتج المحلى الإجمالي هو:

$$GDP = PAGA + PBGB + PCGC + PDGD$$

كلمة مجموع التي وردت في التعريف معناها ينطوي على شمولية حساب الناتج المحلى الإجمالي بكل ما ينتج في اقتصاد تدخل ضمن الحسابات والخدمات مثل تأجير المنازل والخدمات المصرفية وغيرها.

وعند حساب الناتج المحلى الإجمالي نأخذ الاسعار النهائية للسلع التي تم انتاجها ، وكذلك نأخذ القيمة السوقية لما تم إنتاجه فعلا في الفترة المحددة .

أما كلمة (المنتجة) التي وردت فأنها تعنى ان الناتج المحلى الإجمالي الذى هو بمثابة مقياس لحجم انتاج الاقتصاد في فترة معينة يأخذ في الحسبان السلعة المنتجة حتى ولم تتبع لهذا العام.

أما كلمة في (اقتصاد ما) فهذا يقود للاستنتاج أن الناتج المحلى الإجمالي يقيس حجم الانتاج النهائي المتأتي عن استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في رقعة جغرافية معينة تم الاعتراف بها ككيان دولي مستقل سمى دولة لها اقتصادها المستقل.

هذا وقد تقوم الدولة خلال سنة ما باحتساب الناتج المحلى الإجمالي على اساس ربع سنوي او شهري لأغراض المقارنة والقياس ، بيد ان الاساس هو احتساب الناتج المحلى الإجمالي لفترة عام كامل مهما اختلفت فترة بدايته.

نجد من التعريفات السابقة ان الناتج المحلى الإجمالي لا يتضمن قيمة كل السلع والخدمات المنتجة، ولكن يتضمن قيمة السلع والخدمات المنتجة النهائية، وهى تلك السلع والخدمات المنتجة

النهائية ، وهى تلك السلع الموجهة الى المستهلك الاخير أو النهائي، كذلك نجد ان هنالك سلع وخدمات لا تدخل ضمن قائمة الناتج المحلى.

الإجمالي لأنها لا تباع ولا تشتري في الاسواق ومع ذلك فإنها تشكل جزءاً مهماً من انتاج الاقتصاد النهائي مثل الخدمات التي تقدمها الحكومة كحماية مثل : الامن، واطفاء الحريق والقضاء والدفاع والامن لذلك قدر الاقتصاديون تقييم هذه الخدمات بالتكلفة التي يتحملها دافع الضرائب، ولا يعتبر هذا التقييم مثاليا ولكنه افضل حل علمي قدم في هذا المجال.

تستدعى الضرورة إهمال بعض أنواع الانتاج النهائية لأ سباب عملية، وبشكل خاص نشير هنا للسلع غير السوقية اي التي يتم انتاجها ولكن ليست للتسويق كالخدمات التي يقوم بها ربات البيوت، وتجارة من الممنوعات التي يتم بيعها خارج الاسواق وذلك لأسباب قانونية، كذلك يستثنى حساب البضائع المستعملة وذلك لإدخال قيمتها عند بيعها في سوق السلع وهى جديدة، وذلك حتى لا تحسب قيمتها مرتين[1].

كذلك حسابات الناتج لا تأخذ في الاعتبار الظروف البيئية مثل تلوث الاحوال الصحية من جراء فضلات المصانع ، كذلك لا تأخذ حسابات الناتج المحلى بين زمن الرخاء واوقات النكبات والكوارث.

لا تستطيع السلطات النقدية التغيير او التأثير مباشرة في الناتج المحلى الإجمالي او مكوناته الجزئية بدلا من ذلك يتوجب عليها محاولة تحقيق أهدافها النهائية بتوجيه الادوات للتأثير على المتغيرات التي تؤثر بدورها على الناتج المحلى الإجمالي وتسمى هذه المتغيرات بالأهداف الوسيطة.

([1]) المرجع السابق، ص 61

وتعتبر أهدافاً وسيطة لان نظرية السياسة النقدية تبين ان البنك المركزي له القدرة على التأثير على قيمة الأهداف، واعتقاد البنك بان هذه الاهداف الوسيطة لها القدرة على تحريك الناتج المحلى الإجمالي في الاتجاه المرغوب فيه.

(2-2) طرق حساب الناتج المحلى الإجمالي:

هنالك عدد من الطرق التي يمكن حساب الناتج المحلى الإجمالي، منها طريقة الانفاق، ولهذه الطريقة مكونات [1].

تختلف عن طريقة الدخل التي لها مكونات اخرى، هنا سوف نستعرض مكونات الطريقتين.

(2-2-1) طريقة الانفاق:

وتشير الى حاصل جمع جميع أشكال الإنفاق: الإستهلاك والتغير في المحزون ، والتكوين الرأسمالي الثابت وصافي الحيازة من الأشياء الثمينة، والصادرات من السلع والخدمات ناقصاً الواردات من السلعوالخدمات أي:

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الانفاق الاستهلاكي النهائي/ الفعلي + التغير في المخزون + التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي + صافي الحيازة من الأشياء الثمينة + الصادرات السلعية والخدمات – الواردات السلعية والخدمية.

(2-2-1-1) الانفاق الاستهلاكي الخاص:

يشمل انفاق الاسر على السلع المعمرة والسلع غير المعمرة والخدمات، يعادل هذا الانفاق القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات التي يبتاعها القطاع العائلي كنوع من الدخل العيني، بينما يتضمن الاول مشتريات الطعام والكساء وغيرها، ويتضمن الدخل العيني الجزء من المحاصيل التي يستبقيها المزارعون للاستهلاك الشخصي

---

(1)المرجع السابق، ص33.

(2-2-3) الانفاق الاستثماري الخاص:

هو القيمة السوقية الكلية للمنشآت الجديدة ووسائل الانتاج المعمرة مضافاً اليها قيمة التغير في رقم المخزون لدى منشآت الاعمال.

إذ ان التغيرات في المخزون تدخل ضمن الناتج المحلى الإجمالي باعتباره مقياسا للإنتاج وليس للمبيعات.

(2-2-1-2) الانفاق الحكومي:

هي كل نفقات الحكومة على شراء السلع والخدمات من اجل اداء وظائفها العديدة مثل التعليم، الصحة، الدفاع والامن وغير ذلك، وهى لا تشمل المدفوعات التحويلية لأنها ليست مدفوعات من اجل الانتاج.

(2-2-2) طريق الدخل:

الدخل القومي الإجمالي = ***GNI*** الناتج الإجمالي المحلي بأسعار السوق + الضرائب – الإعانات علي الإنتاج والواردات + تعويضات العاملين (صافي المستلم من العالم الخارجي) + دخل الملكية (صافي المستلم مع العالم الخارجي)

(2-2-2-1) تعويضات المستخدمين او الاجور:

تشكل تعويضات المستخدمين أكبر فئة من فئات الدخل، فهي تشمل الاجور والمرتبات التي تدفعها المؤسسات الخاصة والهيئات الحكومية الى موردي العمل، وهى تتضمن بالإضافة الى ذلك مجموعة من المدفوعات التكميلية التي يؤديها أرباب العمل لصالح المستخدمين مثل المدفوعات الى صناديق التقاعد.

(2-2-2-2) الايجارات:

هي ما يدفع الى الاسر لقاء موارد الملكية.

(2-2-2-2) الفائدة:

هي المدفوعات النقدية التي تؤديها مؤسسات الاعمال الخاصة الى موردي راس المال النقدي، فاذا كان لديك سند من شركة ما فإن الفائدة التي تتقاضاها على هذا السند تدخل ضمن مكونات الناتج المحلى الاجمالي[1]

(2-2-2-3) دخل المالكين:

يتألف دخل المالكين من الدخل الصافي لقطاع الاعمال (المؤسسات الفردية ، التضامنية ، التعاونية)، كما يتألف ايضا من صافى الدخل لشركات المساهمة وهى تتألف من ثلاثة اجزاء :.

- الحصص التي يقبضها حملة الاسهم.
- الارباح المحتجزة.
- المبالغ التي تدفعها الشركات كضرائب الدخل.

جميع هذه البنود أعلاه تشكل دخولا ويوجد هنالك بندان لا يحملان معنى الدخل وهما: الاهلاك ، الضرائب غير المباشرة التي يجب اضافتهما الى مجموع بنود الدخل للحصول على مكونات الناتج المحلى الاجمالي.

(2-2-2-4) الاهلاك:

هو مجرد قيد دفتري يقصد به الوصول على بيانات دقيقة للأرباح والدخل الإجمالي المتولد بالمنشأة خلال سنة، وهو النقص التدريجي في قيمة الاصل الثابت في قيمة ماعد الاراضي.

(2-2-2-5) الضرائب غيرالمباشرة :

تفترض الحكومة بعض الضرائب مثل ضرائب المبيعات العامة والضرائب التي تفرض بشكل خاص على بعض المواد والرسوم الجمركية، وتعاملها للمؤسسات كتكاليف للإنتاج وتعرف

---

[1]. المرجع السابق ، ص33.

بالضرائب غير المباشرة لأ نها لا تفرض مباشرة على الاعمال نفسها بل على منتجاتها من السلع والخدمات

(2-2-3) طريقة الإنتاج:

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس قيمة كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال هذا العام داخل الحدود السياسية لدولة معينه سواء انتجها المواطنون(حاملي الجنسية الوطنية) أو المقيمون الذين يعملون بهذه الدولة إذن ماذا يحسب داخل ضمن الناتج المحلي وماذا يستبعد

ولتجنب الإزدواجية والتكرار في الحساب يتعين حساب الناتج المحلي الإجمالي بإتباع أحد الأسلوبين:

(2-2-3-1) أسلوب المنتج النهائي:

هو أسلوب يقضي بجمع قيم جميع السلع النهائية المنتجه والخدمات وعدم إدخال أي عمليات وسيطة عند حساب الناتج المحلي الإجمالي.

أي أنه يتم حساب السلع أو المنتج النهائي الذي يباع مباشرة في السوق، وبجمع كافة السلع والخدمات النهائية التي نحصل على الناتج المحلي الاجمالي

أسلوب القيمة المضافة:

(2-2-3-2) القيمة المضافة:

هي المساهمة الصافية في الناتج المحلي (أي هي عبارة عن قيمة الإنتاج – مستلزمات الإنتاج) أي أن القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – مستلزمات الإنتاج.ويقضي أسلوب القيمة المضافة بجمع إجمالي القيم المضافة لجميع المشروعات أو المراحل الإنتاجية ليعطينا الناتج المحلي .

إذن: الناتج المحلي الإجمالي بإستخدام القيمة المضافة يساوي الناتج المحلي الإجمالي بإستخدام قيمة السلع والمنتجات النهائية.

(2-3) العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الاجمالي:

يتضح أن التوازن الاقتصادي يعتمد على تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ويتحقق هذا التعادل عندما يتساوى مجموع الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري والطلب الحكومي وصافي التعامل الخارجي مع قيمة الناتج القومي، أما إذا لم يتحقق هذا التعادل فستحدث التغيرات في حجم الانتاج المحلي في المستوى العام للأسعار، ولهذا السبب نتمكن من تفسير الاسباب التي تحدد توازن النظام الاقتصادي عند مستوى معين فمن الضروري دراسة المكونات المختلفة للناتج المحلي الاجمالي ومعرفة العوامل المؤثرة عليه التي تحدد مستوى كل مكون من هذه المكونات وهي (الإستهلاك، والإستثمار، والإنفاق الحكومي، وسعر الصرف، والتضخم عرض النقود، السكان).

(2-3-1) مفهوم الاستهلاك:

هو ذلك الجزء من ا لدخل الممكن التصرف فيه الذي ينفق على شراء السلع والخدمات الجارية التي تستخدم خلال فترة قصيرة من الزمن وقد يكون أكبر من الدخل الممكن التصرف فيه وفي هذه الحالة تكون أمام ادخار سالب.

(2-3-1-1) وينقسم الاستهلاك الي[1]:

استهلاك تابع يتأثر بالدخل، استهلاك مستقل لا يتأثر بالدخل

(2-3-1-2) دالة الاستهلاك:

وبافتراض عدم وجود ضرائب واعانات فان دالة الاستهلاك تكون معتمدة على الدخل الآتي:

$$C = F(y)$$

(1) ا أ. د علي عمر (2005م)، مبادئ الاقتصاد الكلي، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار وائل للنشر، ص20.

وبافتراض ان دالة الاستهلاك خطية لأن التجربة التطبيقية اثبتت ان الدالة الخطية تأخذ الصيغة الرياضية

$$C = a + \mathcal{B}Yd$$

قبل كتير كان سعر الفائدة محددا هاما للاستهلاك ولكن بشكل غير مباشرة إذ يؤثر سعر الفائدة على الادخار.

أما كينز فافترض ان الدخل هو المحدد الاساسي والرئيسي للاستهلاك وان العلاقة بين الاستهلاك والدخل علاقة طردية فاذا زاد الدخل يزيد الاستهلاك ولكن بمعدل أقل من معدل الزيادة الدخل.

شكل رقم (1) دالة الاستهلاك في الأجل القصير:

$$C = a + bY_d$$

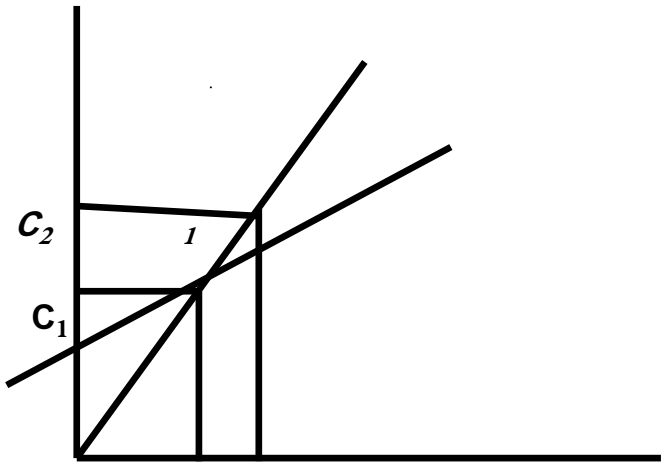

في الشكل نلاحظ الآتي:

- عندما يكون الدخل صفر يوجد استهلاك مقداره a ويغطي من المدخرات.عندما يزيد الدخل من y_1 الي y_2 فان الاستهلاك يزيد من c_1 الي c_2 كما أن أي انخفاض في الدخل عن المستوى السابق يؤدي الي خفض الاستهلاك ولكن بمعدل أقل إذ أن جزء من انخفاض الدخل يوجه الادخار.

(2-3-1-2) الميل الحدي للاستهلاك (*MPC*) [1]:

فإنه يقيس العلاقة بين التغيرات في الاستهلاك على التغيرفي الدخل فبذلك يمكن أن نتعرف علي ذلك القدر من الدخل الذي ينفق علي الاستهلاك بل علي ذلك القدر من الزيادة في الدخل الذي ينفق علي الاستهلاك والذي يستخدم لوصف العلاقة بين الدخل وله مفهومان الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك.

(2-3-1-3) الميل المتوسط للاستهلاك (*APC*):

هو النسبة بين الاستهلاك الجاري والدخل الممكن التصرف فيه C/Y_d وقد افترض كينز ان الميل المتوسط يقل عندما يزيد الدخل لا الاستهلاك يزيد عندما يزيد الدخل ولكن بمعدل اقل من معدل زيادة الدخل.

(2-3-1-4) الميل الحدي للاستهلاك :

هو معدل التغير في الاستهلاك بالنسبة للتغير في الدخل وهو ميل دالة الاستهلاك.

$$mpc = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

(2-3-2) الاستثمار:

يقصد به نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول علي عائد ومن الأمثلة عليها مجال العقارات ومجال الزراعة والصناعة السياحة وغيرها [2].

(2-3-2-1) دالة الاستثمار: هي العلاقة بين الاستثمار كمتغير تابع ومحددات الاستثمار وعادة يقصد بدالة الاستثمار العلاقة بين الاستثمار كمتغير تابع وسعر الفائدة كمتغير مستقل وتستخدم لقياس أثر التغييرات المستقلة على الاستثمار.

---

[1] حسين عمر(1986م)، مبادئ علم الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة ص631.

(2) أ. د زياد رمضان(2007م)، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الرياض، دار وائل للنشر، ص33.

(2-3-2-2) أنواع الاستثمار:

ينقسم الاستثمار في حسابات الدخل القومي الي المباني غير السكنية وأدوات الانتاج المعمرة والمباني السكنية والتغير في المخزون ولكن يختصر غالبا في المباني غير السكنية وأدوات الانتاج المعمرة.

يمكن تقسيم الاستثمار الي الآتي:

حسب النوع، حسب الغرض من الاستثمار، حسب القطاعات، حسب القائمين به، حسب علاقته بمستوى الدخل وسوف نتعرض الي بعضها:

- **الاستثمار حسب النوع[1]:**

استثمار الحقيقي أو العيني ، الاستثمار المالي.

- **الاستثمار حسب الغرض:**

الاحلالي : وهو ما يطلب من أجل استبدال رأس المال المستهلك أثناء العملية الانتاجية.

الاستثمار الصافي : وهو الاضافة الجديدة الي الاصول الانتاجية الموجودة .

أنواع الاستثمار حسب القطاعات:

الاستثمار الخاص، الاستثمار الحقيقي.

- انواع الاستثمار حسب القائمين به:
- استثمار محلي تقوم به أموال وطنية عامة وخاصة.
- استثمار أجنبي تقوم به رؤوس أموال أجنبية ويكون مباشرة بملكية أصول مشروعات داخل الدولة أو غير مباشرة في شكل قروض.

([1]) . د زياد رمضان(2007م)، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الرياض، دار وائل للنشر، ص33

(2-3-2-3) أهمية الاستثمار:

من محددات النمو في الأجل الطويل لأنه عبارة عن الآلات ومعدات وانشاءات وتغير في المخزون لا تستهلك في العملية الإنتاجية خلال سنة واحدة وانما يمتد الي عدة سنوات في المستقبل وهو العمر الانتاجي المفترض لهذه الآلات.

كما يؤثر على الطلب الكلي باعتبار أنه متغير غير مستقر ويتأثر بالتوقعات المستقبلية.

(2-3-3) الإنفاق الحكومي:

ويتكون هذا الإنفاق من المشتريات التي تقوم بها مختلف الوحدات الحكومية، وتتضمن هذه المشتريات الحصول علي المعدات الحربية للدفاع عن الوطن، ومرتبات موظفي الحكومة، ويجب أن تؤكد أن النفقات الحكومية لا تدخل كلها في حساب الناتج القومي الإجمالي، فثمة استثناء أساسي وهو المدفوعات التحويلية الحكومية وتشمل مزايا التأمين الاجتماعي وتعويضات البطالة [1].

(2-3-4) مفهوم سعر الصرف :-

هنالك تعاريف عديدة لسعر الصرف نذكر منها:

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل علي أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني ، او ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول علي وحدة او عدد معين من وحدات النقد الأجنبي

عرف سعر الصرف

بأنه معدل تبادل العملات او يعنى سعر الصرف بالعملة المحلية مقابل العملات الاخرى الاجنبية، وهو عبارة عن سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة [2].

---

(1) مايكل أبدجمان(1998م)، الاقتصاد الكلي والنظرية السياسية ، الرياض المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ص44

(2) د/ شمعون شمعون – البورصة (بورصة الجزائر) – دار الأطلس للنشر و التوزيع 1994 –ص 139

ويعرف ايضا انه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية ، غير ان هنالك دول اخري ترى ان سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من العملات الاجنبية ولاختلاف بين الطريقتين ويعرف ايضاً بانه تبادل العملات الاجنبية مقابل العملة الوطنية اي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية كما يعبر سعر الصرف عن العلاقات العكسية لأسعار السلع والخدمات بين الدول المعنية والدول الأخرى.

كما يعرف أيضاً عبارة عن الوحدات من العملات الاجنبية (جنية سوداني) مثلاً التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الاجنبية (الدولار الامريكي) ومن زاوية ثانية يمكن النظر لسعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملات الوطنية، وكما عرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة الاجنبية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملات الوطنية.

كما عرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات عملة بلد ما التي تتبادل لوحدة واحدة من بلد أخر.

(2-3-5) مفهوم التضخم:

التضخم من المصطلحات التي تثير التساؤل لما يكتنف من الغموض والابهام ومصدر تضخم هو ضخم، اي كبر وزاد[1].

عادة ما يقصد به زيادة غير طبيعية في الاسعار ، ويعرف التضخم من وجهات سلوك القوي الاقتصادية بالاتي:

الزيادة المستمرة في المستوي العام للأسعار لفترة طويلة نسبيا مع ملاحظة تراجع المنتوجات الارتفاع بنسبة ضئيلة لا يعد تضخماً بل لابد ان يكون محسوساَ.

[1] (د.ابراهيم على وآخرون(1994) ، مبادئ المالية العامة، دار وائل، عمان ، ص 17

مع ذلك ليس هنالك ليس هنالك إجماع على تحديد الدرجة التي ترتفع الأسعار أو الفترة الازمة لبقاء هذا المستوي المرتفع تحديدا وصفياً.

واذا وجدنا العلاقة التي تربط الناتج المحلي الاجمالي بالتضخم فهي علاقة عكسية كلما ذاد التضخم تدني الناتج المحلي.

(2-3-5-1) أنواع التضخم:

(2-3-5-2) التضخم جذب الطلب:

أي أن الأسعار ترتفع نتيجة لزيادة الطلب عن الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وفي هذه الحالة فإن زيادة الإنفاق في الاقتصاد القومي لا تمثل زيادة في الإنتاج الحقيقي بقدر ما تكون نتيجة زيادة الأسعار.

(2-3-5-3) التضخم الزاحف:

ويقصد به الارتفاع بمقدار 1 أو 2 أو 3% سنويًا في المستوى العام للأسعار، وهذا النوع من التضخم عليه خلاف بين الاقتصاديين حيث يرى بعضهم في نسبة الارتفاع البسيطة في الأسعار نماءً للاقتصاد، ففي أوقات التضخم الزاحف ترتفع أسعار السلع قبل ارتفاع أسعار الموارد فيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح مما يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات.

(2-3-5-4) التضخم الجامح:

وهو تضخم حلزوني تصاعدي في الأسعار والأجور؛ حيث تؤدي زيادة الضغوط على الأسعار إلى ردود أفعال تنتج المزيد من التضخم، وبذلك فإن هذا النوع من التضخم يغذي نفسه بنفسه.

(2-3-6) عرض النقود:

هنالك أكثر من تعريف لعرض النقود في مفهومه الضيق والواسع وهما:

ويسمى هذا الحجم من النقود بنقد العمليات الجارية ***Transaction Money*** ″ ويدعى في الاقتصاد بعرض النقود (ع1) أو ***(M_1)*** ، ويدخل في هذا التعريف العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها

الأشخاص في تعاملاتهم اليومية أي النقود المتداولة ″ ***money in circulation*** ″ ويرمز لها بالرمز ***(CR)*** ، ويضاف إليها أيضا حجم النقود المحتفظة في الينوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب ″ ***Demand Deposits*** ″ ويرمز لها بالرمز ***(DD)*** وبالتالي فإن معادلة عرض النقود***(M1)*** هي

$$M1=DD + CR$$

عرض النقود بالمعنى الموسع ***Broad Money*** :

ويدخل في إطار هذا التعريف أو هذا الحجم من النقود المعادلة ***M1*** إضافة إلى الحسابات أو الودائع لأجل ***Time Deposits*** ويرمز لها بالرمز***(TD)*** ، وكذلك حسابات التوفير في البنوك ويرمز لها بالرمز***(S)*** وتعرف النقود بمعناها الموسع بعرض النقود (ع2)أو ***(M2)*** وبالتالي فإن معادلة عرض النقود***(M2)*** هي:

$$M2 = M1 + TD + S$$

وهو الكمية المطلقة المتداولة من النقود في المجتمع الاقتصادي او هو الرصيد الكلي لوسائل الدفع المحلية المتوفرة في المجتمع يشمل العملة لدي الجمهور والودائع تحت الطلب بالإضافة إلي الودائع الآجلة

(2-3-7) عدد السكاني :يعني الزيادة الطبيعية في عدد السكان في العالم وكما يعرف الانفجار السكاني بإنه الزيادة ليرطبيعية في عدد السكان في العالم [1].

---

[1] د.علي محمد احمد (2000م)، النمو السكاني في العالم، المعلم للنشر،ص8

وهو عملية منهجية موحدة تشمل جمع البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تطبق في فترة زمنية علي كافة الأشخاص في بلد ما أو جزء محدد منه وتجميع هذه البيانات وتحليلها ونشرها.

(2-4) الناتج المحلي الاجمالي في السودان:

هذا المبحث سوف يتناول العوامل المؤثرة على الناتج في السودان وتحليل بياناته على فترات نسبة للتقاريرالسنوية التي يستخرجها بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء وكذلك للتوضيح والتفسير وينتاول نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في السودان بالاسعار الجارية (دولار امريكي) جدول رقم (1) بيانات الناتج المحلي الاجمالي (1980-2001م) بمليون جنيه بالاسعار الثابته

Year	*Gdp*	*indi*
1980	*397.2*	-
1981	*495.1*	*482.1*
1982	*704.1*	*451.9*
1983	*7185.2*	*399.7*
1984	*6825.3*	*459.2*
1985	*1535.7*	*552.7*
1986	*6742.9*	*688.9*
1987	*7701.8*	*867.2*
1988	*7676.3*	*635.6*
1989	*8361.9*	*610.5*
1990	*7904.5*	*481.5*
1991	*8498.2*	*428.5*
1992	*9056.7*	*256.5*
1993	*9471*	*313.7*

1994	***9566.3***	***437.7***
1995	***10140***	***458.8***
1996	***1131.20***	***290.4***
1997	***1199.80***	***365.5***
1998	***1298.64***	***342.3***
1999	***1353.63***	***316***
2000	***1467.14***	***352.5***
2001	***1625.60***	***368.5***
2002	***1723.18***	***402.2***
2003	***1831.60***	***466***
2004	***1926.70***	***550.8***
2005	***2034.40***	***661.6***
2006	***2166.20***	***868.3***
2007	***2291.60***	***1081.2***
2008	***2379.80***	***1248.4***
2009	***2486.86***	***1183.2***
2010	***2648.27***	***1421.5***
2011	***2697.63***	***1596.4***

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، البنك الدولي.

(2-4-1) الناتج المحلي الإجمالي في الفتره من عام 1980-1989م

الاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي شهدها السودان في 1980 جعلت المواد الإحصائية إما يصعب الحصول عليها أو غير موثوق بها. وبالنسبه للأسعار والأجور في السوق في تقلب باستمرار، كما فعل عائدات الحكومة، في 1980م، خضع السودان لاضطرابات سياسية واقتصادية وهي التي هزت مؤسساتها التقليدية واقتصادها، والحرب الأهلية في الجنوب استؤنفت في عام 1983م، بتكلفة بلغت أكثر من ***11*** مليون جنيه استرليني في اليوم الواحد.

وشهدت هذه الفترة تدني واضح وذلك بسبب التقلبات الاقتصاديه التي حدثت وشهدت أيضاً المجاعة التي حلت بالسودان ومن أسبابها هجرة كثير من المواطنين وترك قراهم.

وفي فترة الدراسة شهدت أيضا تدني في الناتج المحلي الاجمالي مع زياده طفيفة في معدلاته وايضاً حصلت تقلبات سياسية وإقتصادية نقدية وذلك بتغيير العملة السودانية أكثر من مرة و وإنقلابات عسكرية أدت الي التدني الواضح في أداء الإقتصاد الكلي وخاصة الناتج المحلي الإجمالي وأهتمام الدوله بقطاعات الدفاع والأمن نتيجه لحرب الجنوب وفي هذه الفتره نجد ان الناتج المحلي الإجمالي إرتفع من ***6742.9*** في عام 1986 الي ***8361.9*** في عام 1989م وهي في رأي الباحث زيادة رأسمالية تنصب في جيوب الرأسماليين والتجار وأصحاب المصانع وزيادة خفيفه علي المواطن.

(2-4-2) الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام 1990 – 2007م [1].

اقتصاد السودان ما زال في حالة من الفوضى في منتصف عام 1991م الأسباب الرئيسية لهذا الاضطراب كانت عنيفة، وتكلفة الحرب الأهلية وتشكيل حكومة غير كفؤ، وتدفق اللاجئين من الدول المجاورة، فضلا عن الهجرة الداخلية، وأقل من عقد من الأمطار السنوية العادية مع ما يصاحب ذلك من عدم توفر الأحتياجات الأساسية من الغذاء والنقدية، حيث كان الناتج المحلي الاجمالي في هذه الفترة عام 1990م (7904.5) حتي وصل في عام 1999م الي (1353.63)

إرتفع الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة 2000-2007 من 1467.14مليون جنيه سوداني في عام 2000 الي2291.60مليون جنيه في عام 2007م الي 39% أما بالاسعار الجارية فقد إرتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي الي من 31000.58 مليون دينار سوداني الي

[1] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي الثالث والخمسون 2013م ، ص 41

في عام 2000م الي 61279.73 مليون دينار سوداني في عام 2005م أي زيادة98% ويعزي ذلك للتوسع في النشاط الإقتصادي ولإرتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الي 6% عام 2001م و8% الي 2005م وبلغ في المتوسط 7.1% وتعززت إستدامة النمو الإقتصادي وتغيرت تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في دخول البترول في هيكل الإنتاج منذ أغسطس 1999م حيث نما بمعدل 7.1% في المتوسط في الفترة من عام 2000-2005م ووصلت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 9.9% بنهاية عام 2005م، ونلاحظ أن معدل النمو الحقيقي الذي سجل في عام 2005م (8%) أصبح يعتمد أكثر علي الإستثمارات الخارجية المباشرة التي بلغت في مجملها 2.3 مليار دولار في عام 2005م وعلي صادرات البترول التي بلغت 4.2 مليار دولار أمريكي تعادل 87% من مجمل قطاعات الصادر كما نلاحظ نمو متوسط دخل الفرد خلال الفترة من عام 2000-2005م حيث كان المتوسط 371 دلار أمريكي في عام 2000وبلغ 572 دولارأمريكي في عام 2004وإرتفع حوالي 731 دلار أمريكي في عام 2005م أي زاد بنحو 27.8% وكما شهدت هذه فترة 2006-2007 إرتفاع في معدلات الناتج المحلي الاجمالي وذلك يرجع الي الاستثمارات الاجنبيه والتي تمثلت في إنتاج البترول

(2-4-3) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابته 2008 -2011م

جدول رقم (2) الناتج المحلي الاجمالي في السودان الفترة (2008-2011)

القطاع	*2008*	*2009*	*2010*	*2011*
الزراعة,الغابات,الثروةالحيوانية	8.1	8.6	9.2	7.8
الصناعة	5.7	6	6.2	6.3
الخدمات	12.6	13.3	14	12.9

الناتج المحلي بالثابتة	26.4	28	29.4	27
مخفض الناتج المحلى	4,723.10	4,853.50	5,517.10	6,914.40
الناتج المحلى بالاسعار الجارية	124,609.10	135,659.00	162,203.90	186,689.90

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء.

شهدت هذه الفترة نمو في الناتج المحلي الاجمالي من ضمنها ظهور البترول والاستثمارات الاجنبية التي ظهرت في هذه الفترة وهذه بعض المتغيرات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.

(2-4-5) العوامل المؤثرة عل الناتج المحلي الاجمالي في السودان:

(2-2-5-1) الاستهلاك:

يلاحظ ان نسبة الاستهلاك في السودان تعتمد في اغلبيتها على استهلاك الحبوب (الذزة- القمح- الزرة الشامية) بنحو خمسة ملايين و155 الف طن،وان النمو الاستهلاكي للمجتمع يتاثر باليئة نسبة لكبر حجم البلاد ونجد ان نسبة 84% من الدخل القومي تذهب للاستهلاك، كما ان هنالك استهلاك كبير في السلع الكمالية كالسيارات المتجددة والاطباق الهوائية والهواتف.

كما يتنبا في السنوات القادمة بزيادة حجم الاستهلاك لذوي الدخول المرتفعه على إقتناء االعية، حدث ماتوصلت اليه التكنلوجيا في مجال المواصلات والاتصالات ونلاحظ في الاونه الاخيرة ان السودان اصبح بصورة غير عادية في الاسراف في الهواتف الزكية ، والسيارات الفخمة والتباهي بها وكما توجد محددات للاستهلاك منها المحددات الاقتصادية ، والاجتماعية.

(2-2-5-2) محددات الاستهلاك في السودان : المحددات الاجتماعيه:

التركيب الاجتماعي : يتميز المجتمع السوداني على بقيةالدول العربية بالترابط الاسري بين افراده، كما أن من خصائصه العيش في شكل عائلة والوافدين من الجهات المختلفة الى العاصمة بغرض يفضلون السكن مع اقاربهم مما يتسبب في زيادة إنفاق الاسر وبالتالي يتسبب في تقليل

مدخراتهم وبالتالي يؤدي الى زيادة الاستهلاك الكلي.

العادات والتقاليد: من الملاحظ أن استهلاك الاسر السودانية يزيد في الاعياد الرسمية الموسمية لمقابلة الاحتياجات الهامة إذ يتوقع في الاعياد الزيارات المتبادلة

المحاكاة والتقليد: تنتشر هذه الظاهرة بكثرة في السودان وهي تتمثل في محاكاة الاقارب والجيران في السلوك الاسنهلاكي، مثل شراء السلع الكمالية خاصة بالنسبة للنساء في إقتناء الثياب الجديدة وإكتناز الذهب اوتغييره الى الاحدث.

المحددات الاقتصادية: تتمثل في:

المرتبات والاجور:إذ تلعب المرتبات الدور الكبير في الاستهلاك فهي تمثل الدخل الذي يعتمد عليه المستهلك فبزيادتها يزيد الاستهلاك والعكس، فأصحاب الدخول البسيطة يمضون وقت أكبر في عناصر الاستهلاك الشخصية في الملابس والمنازل، والتعليم ، بينما الاعلى دخلا ينفقون على السيارات والديكورات.

العرض والطلب:الملاحظ في السودان ان العرض غير مرن فان كل السلع ضرورية بالنسبة للمستهلك وإذا نظرنا الى السلع البدائل نجد أنها صارت مرتفعهايضا بل اصبح ليس بينهما فرق كبير في السعر

(2-2-5-3) الاستثمار:

السودان دولة عظيمة الموارد ومعظم اراضيه صالحة للإستثمار الزراعى، والمراعي والغابات، ويتمتع السودان بموارد مائية لم تستثمر بعد وموقعه الجغرافي الذي يزيد اهميته ليمون جازبا للاستثمار.وتاتي اهميته من انه احد مكونات الطلب الكلي، واحد العوامل التنتسرع عملية التنمية لذا كان اهتمام الدولة وقد بذلت الدوله جهودا جبارة لتحسين مناخ الاستثمار ، وخاصة في في ظل التحولات الاقتصادية التي يعيشها العالم.

وكان دخول السودان في دول الكوميسا ومايتبع ذلك من حرية التجارةوالحركة والفائدة من رؤوس الاموال التي تبحث عن مناخ استثماري مناسب.

مناخ الاستثمار في السودان: يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على ثقة المستثمر وتقنعه بتوجية استثماره الى دولة دون اخرى ومن أهم مقومات الاستثمار سواء للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي توفر مناخ جاذب، وتمثل التشريعات والاطر الادارية جزء من حيث أن عناصر المناخ لابد لها من الانسجام والتناسق وفي هذا الصدد فإن مكونات المناخ تشمل الاطار السياسي والاطار التشريعي.

وتاتي اهمية الاستثمار من كونه اهم مكونات الطلب الكلي واحد العوامل التي تشرع في عملية التنمية لذا نجد ان الدولة بذلت جهدا مقدرا لتحسين مناخ الاستثمار قي ظل التحولات التي يشهدها العالم ، وكما كان دخول السودان للكوميسا وما سيتبع ذلك من حرية حركة البضائع وراس المال ، ونجد ان في الاطار السياسي لابد من وجود استقرار سياسي وتوفير الطمانينه وسلام للستثمر المحلى والاجنبي.، ونجد ان في الاطار الاقتصادي لابد من اعادة هيكلة للاصلاح الاقتصادى يتمثل في:

تقليص دور الدولة في العمل الاقتصادي والنشاط الانتاجي باتلاع الخصخصة، تحرير الاسعار الخارجية للسلع والحدمات، تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادر، اصلاح النظام الضريبي وتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

وتوجد بض المشكلات التي تواجه الاستثمار ونجد من بينها تضارب السياسات بين المركز والولايات ومعاناة بعض المستثمرين في بيروقراطية بعض الاجراءا ، والضرائب، وتذبذب سعر الصرف

(2-2-5-4) سعر الصرف :

شهد السودان خلال الفترة (1980-2011) سوقين لسعر الصرف تشمل السوق الرسمية التي يتم التعامل فيها عبر النوافذ الرسمية كالبنوك وصرافات النقد الاجنبي .والسوق الموازية والتي يتم فيها

عمليات البيع والشراء عبر الجهات الغير رسمية كتجار العملة والسماسرة وغيرهم من المضاربين في أسعار العملات حيث ظل سعر الصرف الجنيه السوداني مقابل الدولار ثابتاً في حدود 1.30 جنيه للدولار الواحد في السوق الرسمي منذ العام 1982م وتم الغاء السعر الموازي واستعيض عنه بالسعر الحر في العام 1983م ، وقد واستمر السعر 1.30 جنيه للدولار حتى العام 1984م وتم في العام 1985م تخفيض السعر الرسمي بنسبة 48% ليصبح 2.50 جنيه للدولار الواحد ، واستمرت سياسة التخفيض لسعر الصرف حتى العام 1986م ، حيث تم قيام أسواق الموارد لتعلن أسعار الصرف المختلطة بواسطة لجان متخصصة يتم من خلالها توزيع الموارد المتاحة من النقد الأجنبي علي استخداماته المنظورة ، وواصل سعر الصرف في الانخفاض حتى بلغ 4.90 جنيه مقابل للدولار الواحد بنهاية عام 1986 م ، وتم تخفيض سعر الصرف بنسبة 45% بنهاية عام 1987 م ، في العام 1988 م تم تخفيض السعر الحر بنسبة 62% استمرت سياسة التخفيض خلال العامين 1990-1991م الي ان تم تحرير سعر الصرف وتعويمه بتبني سياسات التحرير الاقتصادي في مطلع فبراير 1992م كجزء من سياسة الاصلاح الاقتصادي التي انتهجها السودان في تلك الفترة . والتي هدفت الي معالجة مشكلات ميزان المدفوعات وإعطاء قيمة واقعية للجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبية ، حيث شهدت تلك الفترة اتباع نظام سعر الصرف العائم وفي هذا الإطار واستعيض عنهما بسوق حرة

موحدة للتعامل بالنقد الاجنبي

شهدت هذه الفترة (1997-2001) إستئناف علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي ، وهي علاقة جزئية بدون مساعدات مالية من الصندوق ،وفي إطار التفاوض والتعاون من خلال البرامج

التي تم الاتفاق عليها، وتم اعتماد التعامل بطريق سعر الصرف الزاحف ، ومن اهم ملامح هذا النظام تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة وسيلة لتعديل سعر الصرف يتضمن تثبيت قيمة اسمية , وتكون الاسمية اكبر من القيمة الحقيقية وتتراوح في حدود معينة (جزء من المائة) وهذه القيمة الاسمية يتم تعديلها بصورة نظامية وتبعاً لصيغة معينة تحددها السلطات المختصة استخدام خلال هذه الفترة(2002-2004) نظام سعر الصرف المرن الدار .تم باستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي واستقرار المستوى العام للأسعار وفق البرنامج الاقتصادي السنوي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي ، وأصبح سعر الصرف من ضمن ألأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة.

واستهدفت سياسات النقد ألأجنبي للعام 2002م المحافظة علي استقرار سعر صرف الدينار السوداني والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد ألأجنبي . بالإضافة ألي تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر ألتاشيري المعلن بواسطة بنك السودان المركزي من 1% ألي 1.5% ثم ألي 2% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق .اما في العام 2003م ، فقد استهدفت سياسات النقد الأجنبي أيضا المحافظة علي استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي.هدفت سياسة النقد الأجنبي لهذه الأعوام(2006-2007) إلي المحافظة علي استقرار سعر الصرف وذلك بإتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وتعزيز بناء احتياطات النقد الأجنبي واستكمال توحيد سوق النقد الأجنبي وتحريرها .

حيث سجل سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي تحسناً مستمراً خلال العام 2006م من 2.3067 في ديسمبر 2005م الي 2.0133 دينار في نهاية ديسمبر 2006م لكن بالنسبة للعام 2007م يلاحظ ارتفاع سعر صرف الجنية السوداني مقابل الدولار الأمريكي من 2.0133 جنيه للدولار بنهاية ديسمبر 2006م إلي 2.0526 جنيه للدولار بنهاية ديسمبر 2007م.

ركزت سياسات النقد الأجنبي خلال هذا العام 2010م بشكل أساسي علي تنظيم واستقرار وتطوير سوق النقد الأجنبي بغرض تحقيق الأهداف الآتية :

سعر صرف مستقر ومرن،بناء الاحتياطات من النقد الأجنبي ،إدارة الاحتياطات بما يساعد علي استقرار سوق النقد الأجنبي

(2-2-5-6) : التضخم:

من الثمانينيات دحلت البلاد مرخلة حرجة [1] حيث شهد الاقتصاد السوداني تدهورا ملحوظا في تلك الحقبه، ونتج عن ذلك اختلالا كبيرا في في التوازن الداخلي والخارجي للدولة وعجز في الموازنة العامة وشح في الموارد النقدية وتفاقم المديونية الداخلية التى تجاوزت 31 مليون في عام 1999 مع انخفاض تام في معدلات الانتاج والادخار والناتج المحلي الاجمالي.

يعتبر التضخم هاجسا يؤرق كثير من الدولالنامية بما فيها السودان وظل شبح اثاره السالبة يهدد جهود السودان وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وربما لم يكن مستعصيات على الانسان العادي أن يفهم المقصود من التضخم عندما تلفظ امامه وذلك من كثرة الحديث عن التضخم في هذا العصر ومن عمق احساس الانسان بالزيادات المستمرة في اسعار احتياجاته اليوميه ، واصبح التضخم مرتبطا في ازهان كافة الناس بزيادات

(1) بدر الدين حسين جبر الله، العلاقة بين تكلفة التمويل ومعدلات التضخم، دوريات بنك السودان ، مجلسة المصرفي،،العدد27.

الاسعار بصفة عامة وجلية، ويحدث التضخم عادة عند نشوء خلل بين الطلبالكلي والعرض الكلي في المجتمع،

والعوامل والمسببات غير المباشرة لحدوث التضخم عديدة ومتنوعه فقد ينطلق التضخم نتيجه لعدد من العوامل مجتمعه او منفردة وتجتمع جزور هذه العوامل للتغير في في الطلب الكلي او العرض الكلي او كليهما معا وتتضمن العوامل التي تؤدي الى زيادة الطلب الكلى الجوانب التالية:

زيادة دخول افراد المجتمع، زيادة عرض النقود في المجتمع، انخفاض الادخار والافراط في الاستهلاك الكلي ، زيادة افراد السكان في المجتمع ، زيادة الانفاق الاستهلاكي للحكومة

(2-2-5-7) عرض النقود في السودان:

بلغ عرض النقود في هذه الفترة 123.211مليون جنيه الى 19998.5 نشات اساسا من الزيلة الكبيرة في عرضر النقود نشأت اساسا من النمو الكبير في كل متطلبات الجهاز المصرفي من القطاعين العام والخاص وبالاخص مصروفات الجهاز المصرفي من القطاع العام ، وبالنظر الى معدل النمو الحقيقي والذي شهد معدلات متزايدة في هذه الفترة والتي ادت اليها زيادة عرض النقود .

كما توجد علاقة بين عرض النقود والتضخم بما ان التضخم النقدي يعني ان كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي الى ارتفاع الاسعار بمعنى ان الزيادة في كمية النقد المتداول تؤدى الى ارتفاع الاسعار

السائدة في السوق ويعد ذلك سببا في ظهور الظواهر التضخميه، وقد سيطرت مفاهيم النظرية النقدية الكمية على مناقشات معظم العلماء .

بالرغم من ان الناتج المحلى الاجمالى قد حقق نمو حقيقيا عاليا بلغ 13.1% في عام 1993 وانمعدل عرض النقود كان منخفض نسبيا (69.9) مقارنتا بـ 144% للعام الماضي الا ان معدل التضخم لم ينخفض نتيجة لذلك.

(2-2-5-8) الانفاق الحكومي[1]:

هي كل نفقات الحكومة على شراء السلع والخدمات من اجل اداء وظائفها العديدة مثل التعليم، الصحة، الدفاع والامن وغير ذلك، وهى لا تشمل المدفوعات التحويلية لأنها ليست مدفوعات من اجل الانتاج.

ونجد ان الانفاق في البلاد لاياخذ الاتجاه الصحيح لان الدولة عاشت في هذه الفترة الحرب الطاحنه بين الجنوب والسودان ، ومايصرف الحرب في هذه الفترة يذيد من العشرة مليارات جنية ، وهذا ماتسبب في نقص في الناتج المحلي الاجمالي وتدني واضح في كل المشاريع الانتاجية التي من المفترض ان يتجه اليها الانفاق الحكومي الجاري الذي في غالب امرة يمول بالعجز.

([1])،المرجع السابق ص12

الفصل الثالث

(2-1) توصيف النموذج

(2-2) تقدير النموذج

(2-3) تقييم نتائج التقدير

الفصل الثالـث

بناء النماذج القياسية

يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث المبحث الاول يتناول توصيف دالة الناتج المحلي الاجمالي والمبحث الثاني يتناول تقدير نموذج الناتج المحلي الإجمالي والمبحث الثالث تقييم النموذج.

(3-1) توصيف النموذج:

علي الرغم من أن النظرية الاقتصادية وحدها لا تكفي لتحقيق الغايات ولكن هذا لايعني بأنها غير ضرورية وهي توفر إفتراضات محددة وإستنتاجات منطقية عن الواقع، ولكن هذه الاستنتاجات تبقي مجرد تنظير لايمكن قبولها الا بعد إختبار النظرية ومواجهتها للواقع، وهذا لايعني أن البديل للنظرية الاقتصادية هو الالتجاء الي الواقع مباشرة ومحاولة إستخلاص بعض العلاقات أو النظريات من التحليل الاحصائي للبيانات الاقتصادية، وهذا ما سماه البعض بإسلوب القياس بدون نظرية، وأهم إسلوب عملي وقد يترتب عليه أخطاء كبيرة من الناحية العملية وصفة عدم الرشد، ينتج من هذا الاسلوب بتجاهل وجود النظرية الاقتصادية وما بذل في تطويرها من جهد، إن لم يتوافق في الوصول الي الحقيقة فهي مدقق الي حد كبير في التواصل الي عدد كبير من الافتراضات، يمكن أن تكون نقطة الانطلاق للبحث التطبيقي حيث أن النظرية تسبق الإقتصاد القياسي وهي إختبار للفرضيات للتأكد من صحتها أي مواجهة الواقع وإعطاء محتوى عملي وتطبيقي من خلال قياس العلاقات الاقتصادية وإختبارها.

بذلك تلعب النماذج القياسية دوراً مهماً في التحليل الإقتصادي وفي دراسة البدائل الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك في المدى الطويل أو المدى القصير.

وقد إنتشر إستخدام تلك النماذج في ميدان البحوث والدراسات لاقتصادية والاجتماعية بشكل واسع في الأونة الأخيرة ويرجع ذلك الى أن النماذج القياسية أصبحت أداة من ادوات التحليل الاقتصادي والإحصائي تساعد علي معرفة المتغيرات الاقتصادية ومدى إرتباطها ببعضها البعض والوقوف علي تأثير كل منها على الأخر وإستخلاص النتائج، وبظهور الحاسبات الالكترونية والتطور الهائل فيها، مما اتاح فرصة في حل المشاكل الرياضية المعقدة بسهولة والثقة في الحل لذلك يعتبر اول خطوة يبدأ بها الباحث هي توصيف النموذج الذي يتخص بداسة الظاهرة.

توصيف النموذج يعني:

التعبير عن الظاهرة في شكل رياضي وإتجاه العلاقة بين المتغيرات بناءً علي ما تقدمه النظرية الاقتصادية ويتم فيها تحديد كل من الأتي:

(3-1-1) تحديد متغيرات النموذج:

يتم تحديد متغيرات النموذج من معايير من مصادر النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة والدراسات القياسية الخاصة.

(3-1-1-1) المتغير التابع:

يعرف بأنه المتغير الذي يستجيب لتغيرات المتغيرات المستقلة ويمثل المتغير التابع في هذه الدراسه الناتج المحلي الاجمالي.

وهو قيمة السلع والخدمات القومي خلال السنة بالاسعار الجارية أي بسعر السوق، ويشير أيضاً الى حجم السوق المحلي والبنية الاقتصادية في الدولة[1].

(3-1-1-2) المتغيرات المستقلة:

وفي دراسة نموذج الناتج المحلي الاجمالي يتم دراسة أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في (الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق الحكومي، التضخم، وسعر الصرف ، عدد السكان).

النموذج المقترح:

$$GDP = B_0 + B_1 CO + B_2 I + B_3 G + B_4 INF + B_5 EX + B_6 MS + B_7 PO + U_1$$

Co ≡ الاستهلاك

G ≡ الإنفاق الحكومي

I ≡ الاستثمار

Inf ≡ التضخم

Ex ≡ سعر الصرف

Po ≡ عدد السكان

Ms ≡ عرض النقود

(3-1-1-3) تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

النظرية الإقتصادية لاتحدد الشكل الرياضي الدقيق للنموذج، وإنما توضح في بعض الأحيان المعلومات التي تفيد لحل ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي للنموذج، لذلك معظم الباحثين يلجؤون الي أساليب أخري التي تفيد في تحديد الشكل الرياضي المناسب من أهمها[2].

(3-1-1-1) شكل الانتشار:

إن الخطوة الاولي في بناء نموذج الانحدار هي إعداد رسم بياني يعرف بشكل الانتشار ، وهو توقيع قيم كل زوج من مشاهدات المتغيرين ***X,Y*** ***(X1X1)***،***(X2X2)***.....***(XnXn)*** في شكل نقطة (أو أي علاقة أخرى) داخل الفراغ المحصور بين المحور الرأسي والمحور الافقي وعادة ما تجعل المحور الرأسي لتمثيل المتغير التابع ***(Y)*** والمحور الافقي لتمثيل المتغير المستقل ***(X)***

(1) د. طارق محمد الرشيد (2010م)، المرجع في أساسايات النظرية الإقتصادية، مطبعة جي تاون، الخرطوم، ص177.

(2) المرجع السابق ، ص139

(3-1-1-2) إسلوب التجريب:

يقوم الباحث بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة، تم إختيار الصيغة التي تعطي نتائج من الناحية الإقتصادية والقياسية سواء كانت الدالة خطية أو غير خطية وفي هذه الدراسة الناتج المحلي الاجمالي يتم تقديرها عن طريق الإنحدار الخطي المتعدد.

$$GDP = B_0 + B_1 CO + B_2 I + B_3 G + B_4 INF + B_5 EX + B_6 MS + B_7 PO + U_1$$

(3-1-1-3) تحديد القيم والإشارات المسبقة للنموذج:

يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقه عن إشارة وحجم معلومات العلاقات الاقتصادية محل القياس بناءً علي ما تقدمه النظرية الإقتصادية ومصادر الدراسات السابقة.

$$GDP = B_0 + B_1 CO + B_2 I + B_3 G + B_4 INF + B_5 EX + B_6 MS + B_7 PO +$$

حيث تتوقع النظرية الإقتصادية إشارة وحجم معلمات دالة الناتج المحلي الاجمالي وفقاً لما هو متاح يتوقع أن:

- B_0 إشارة الثابت موجبة وهي التي تمثل القدرة الذاتية أو معدل الكفاءة وهي (سالبة أوموجبة)
- B_1 إشارة معامل الاستهلاك نتوقع أن تكون (موجب)، أي أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الي زيادة الاستهلاك.
- B_2 إشارة معامل الإنفاق الحكومي نتوقع أن تكون (موجبة) لآن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي زيادة الناتج المحلي الاجمالي
- B_3 إشارة معاملة الإستثمار نتوقع أن تكون (موجبة) لآن زيادة الإستثمار تؤدي الي زيادة الناتج المحلي الاجمالي.
- B_4 إشارة معامل التضخم نتوقع أن تكون (سالبة) أي أن زيادة التضخم تؤدي نقصان في الناتج المحلي الاجمالي.
- B_5 إشارة معامل سعر الصرف (موجبة) لآن تحسن في سعر الصرف تؤدي الي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي.
- B_6 إشارة معامل عدد السكان (سالبة) كلما زاد عدد السكان إنخفض الناتج المحلي الإجمالي.
- B_7. إشارة معامل عرض النقود (موجبة) كلما زاد عرض النقود زاد الناتج المحلي الإجمالي.

(3-1-2) بناء النماذج القياسية:

يعتبر التقدير عملاً فنياً يتطلب الالمام بكافة أساليب التحليل القياسي وتشمل مرحلة التقدير لمعالم نموذج البيانات الإحصائية عن المتغيرات الداخلة في النموذج وفحصها ثم إختبار الطريقة المناسبة للقياس.

(3-1-2-1) جمع بيانات الدراسة :

تم جمع البيانات الخاصة بالنموذج محل الدراسة من الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان والدراسات السابقه ، وهي بيانات سلاسل زمنية عن الناتج المحلي الاجمالي، والاستهلاك، والاستثمار ، والانفاق الحكومي، والتضخم، وسعر الصرف، وعدد السكان خلال الفترة من 1980-2011م

(3-1-2-2) التحليل الاولي للبيانات (فحص البيانات):

لقياس دقة البيانات ومقدرات النموذج يتم الفحص الاولي للبيانات خصوصاً إذا كانت البيانات بيانات سلاسل زمنية.

(3-1-2-3) إختبار إستقرار وسكون السلسلة:

بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها معادلة الإتجاه العام، الذي يعكس ظروف معينة تؤثر في

بعض المتغيرات أما في نفس الإتجاه أوالإتجاه المعاكس ووجود الإتجاه العام في أحد المتغيرات يدل

علي عدم إستقرار بيانات السلسلة وبالتالي الإنحدار المقدر يكون زائفاً لذلك يفقد النموذج الخواص الإحصائية عند إستخدام سلسلة غير ساكنة وفي الإختبارات المستخدمة علي المستوي التطبيقي لإختبار سكون السلسلة هي إختبار فيليبس- بيرون وإختبار جزر الوحدة والذي يتم إستخدامها في هذه الدراسة. ووجود أي إتجاه عام في بيانات السلسلة الزمنية يجعل من الصعب الإعتماد علي القيمة المتوسطة في التنبؤ.

(3-1-2-4) إختبار جزر الوحدة :

وعند تطبيق إختبار جزر الوحدة من الضروري تحديد ما إذا كان المتغير موضع دراسة ساكنة في مستواه أو عند حساب الفوارق الأولي، ومن ضمن هذه الإختبارات مايلي:

(3-1-2-5) إختبار ديكي فولر البسيط – والمركب (*Dickey Fuller*):

يعتبر من اكثر الإختبارات إستخداماً في التطبيقات العملية في البرامج الجاهزة وبإختبار ديكي فولر الذي عرف في الاوساط العلمية بـــ ***DF*** أي انه لا يضع في إعتباره إمكانية إرتباط قيمة (وجودإرتباط ذاتي) وهذه نقطة الضعف الأساسية في الإختبار لذا تم تعديلة بديكي فولر المركب ***ADF*** (اوالمعدل) ويقوم إختبار ديكي فولر المركب علي إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتي تختفي مشكلة الإرتباط الذاتي الخاصة بإختبار ديكي فولر البسيط، علية تصبح الصيغة القياسية المقترحة مضمنة إضافة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود إرتباط ذاتيا لعنصر الخطأ.

ومضمون هذا الإختبار إذا كان معامل الإنحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي واحد فإن النموذج يؤدي الي وجود مشكلة جزر الوحدة الذي يعني عدم إستقرار السلسلة.

اختبار فيلبس بيرون : يقوم هذا الاختبار على إدخال تقييم الارتباط الذاتي باستخدام طريقه غير معلميه [1].وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي باستخدام ديكي فلر المدمج و فيلبس بيرون وعند مستوى معنوية 5% .

جدول رقم (3) نتائج إختبار ديكي – فولر المدمج

المتغير	القيمة الحرجة*5%*	القيمة المحسوبة	مستوى الاستقرار
Co	***-2.9627***	***−2.99717***	الفرق الاول
G	***-2.9627***	***−2.28943***	الفرق الأول
GDP	***-2970***	***-5.755***	الفرق الأول
I	***-2.9627***	***-3.886300***	الفرق ألأول
INF	***-2.966***	***-3.9258***	الاول
MS	***-2.9665***	***−3.675***	الفرق الأول
PO	***-2.9705***	***-4.573252***	الفرق الثاني

المصدر: إعداد الباحث من نتائج

(1) د. طارق محمد الرشيد وساميه حسن محمود، مرجع سابق، ص45

برنامج (*Eviews*)

إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجه فإن ذلك يدل علي استغلال سلسلة المتغير

(3-1-2-6) إختبار التكامل المشترك:

يقصد بالتكامل المشترك أمكانية وجود توازن في ألآجل الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها.

انه ليست في كل الحالات التي يكون فيها بيانات السلاسل الزمنية غير ساكنه يكون الانحدار المقدر زائفا . فبيانات السلاسل الزمنية إذا كانت متكاملة من رتبه واحده فان بيانات السلاسل الزمنية يكون فيها الانحدار المقدر غير زائف هذا ما ذهب أليه كل من (أنجل – جرا نجر)

ويستخدم اختبار جوها نسن لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك حيث يحتوى النموذج على أكثر من متغير مستقل

جدول رقم (4) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك:

فرضيات الاختبار	***5 Percent Critical Value***	***Likelihood Ratio***
None **	***124.24***	***203.4930***
At most 1 **	***94.15***	***120.211***
At most 2 **	***68.52***	***96.26811***
At most 3 *	***47.21***	***44.350134***

المصدر : إعداد الباحث من نتائج برنامج (***Eviews***)

(3-1-2-7) تحليل التكامل المشترك:

من خلال اختبار التكامل المشترك اتضح وجود (4) متجهات تؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج .

وهذا يؤكد توازن النموذج في الأجل الطويل وان عدم استقرار البيانات فى مستوياتها لا يؤدى الى تقدير زائف.

(3-1-2-8) إختبار مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد:

جدول يوضح (5) مصفوفة الإرتباطات:

المتغيرات	PO	MS	INF	I	G	EX	C
PO	1	0.59	-0.42	0.032	0.59	0.89	0.045
MS	0.59	1	-0.41	-0.046	0.62	0.55	-0.14
INF	-0.4	-0.41	1	-0.102	-0.4	-0.58	0.315
I	0.04	-.046	-0.102	1	-.09	0.130	-0.05
G	0.59	0.619	-0.38	-0.095	1	0.52	-0.08
EX	0.89	0.55	-0.58	0.130	0.52	1	-0.14
C	0.04	-0.15	0.31	-0.053	-.08	-0.14	1

*المصدر : إعداد الباحث من نتائج برنامج (***Eviews***)*

ونجد انه لايوجد ارتباط خطي متعدد نسبةً لعدم وجود متغير أكثر من91.

وبتحليل نتائج التقدير من مصفوفة الإرتباطات يوجد إرتباط خطي متعدد مابين سعر الصرف وحجم السكان اللذان يمثلان المتغيرات المستقلة وهذة هي طريقة الكشف عن الإرتباط الخطي المتعدد.

ولعلاج هذه المشكلة يمكن إستخدام طريقة حذف بعض المتغيرات من نموذج الناتج المحلي الإجمالي كأحد الحلول أو المعالجات لحالة الإرتباط الخطي في النموذج إذا أكتشفنا أنها ليست ضرورية لغرض الدراسة.

(3-2) تقدير النموذج:

جدول رقم (6) تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي:

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
C	***9.604368***	***1.250238***	***7.682032***	***0.0000***
PO	***-0.000179***	***5.970005***	***-2.991064***	***0.0063***
MS	***1.800006***	***3.460007***	***5.203788***	***0.0000***
INF	***0.038785***	***0.005363***	***7.231555***	***0.0000***
I	***2.68008***	***1.610008***	***1.669191***	***0.1081***
G	***2.650008***	***2.800007***	***0.094404***	***0.9256***
EX	***3.846894***	***0.374016***	***10.28536***	***0.0000***
CO	***1.070006***	***2.630007***	***4.077602***	***0.0004***

المصدر : من تحليل الباحث ***E-views***

(3-3) تقييم نتائج التقدير:

(3-3-1) المعيار الإقتصادي:

- إشارة (B_0) وهي موجبة وهي تتفق مع النظرية.
- إشارة (B_1) وهي سالبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية نتيجة للزيادة في عدد السكان دون الزيادة في معدل التنمية الإقتصادية خاصة في الدول الأفريقية.
- إشارة (B_2) موجبة وهي تدل علي أن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود.
- إشارة (B_3) موجبة وهي تدل علي أن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وهي مخالفة للنظرية الاقتصادية.

-
- إشارة (B_4) موجبة وهي تدل علي أن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار.
- إشارة (B_5) موجبة وهي تدل علي أن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومى.
- إشارة (B_6) موجبة وهي مطابقة للنظرية الإقتصادية وذلك يعني أنه كلما زاد وسعر الصرف زاد الناتج المحلي الإجمالي.
- إشارة (B_7) موجبة وهي مطابقة للنظرية الإقتصادية بمعني أنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي زاد الإستهلاك.

(2-3-3) تقييم نتائج الدراسة وفقاً للمعيار الإحصائي:

- نجد أن معامل الثابت (B_0) معنوى (9.604368) عند مستوي معنوية إحصائية 5% وهو معنوي بقيمة (0.0000) و أقل من (0.05).
- معامل عدد السكان يساوي (0.000179-) ومعنوي بدرجة (0.00063)عند مستوى معنوية إحصائية 5%.
- نجد أن معامل عرض النقود قيمته (1.800006) فهومعنوي بنسبة (0.0000) وهو أقل من (0.05).
- نجد أن معامل سعر الصرف قيمته (3.846894) فهومعنوي بنسبة (0.0000) أقل من 5%. وهو معنوي.
- أما التضخم قيمة معامله (0.038785) فهومعنوي بنسبة (0.0000) لانها أقل من 5%
- أما الإستثمار فنجد قيمة غير (2.68008) فهو غيرمعنوي بنسبة (0.1081) وأكبر من 5% .
- أما الإنفاق الحكومي معامله (2.650008) فهو غير معنوي بنسبة (0.9256) فهو غير معنوي أ كبر من 5%.
- أما الإستهلاك فمعامله (1.070006) فهو معنوي بنسبة (0.0004) واقل من 5%

F-statistic	***Prob (F- statistic***	***R-squared***	***Adjusted R-squared***
64.0686	***0.000000***	***0.949204***	***0.934389***

- معامل التحديد المعدل ***Adjusted R-squared = 0.93*** وهذا يعني أن حوالي (***93***%) من التغيرات في كمية الناتج المحلي الإجمالي تم تفسيرها عن طريق المتغيرات المستقلة والمتبقي (***7***%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها الي متغيرات غير مضمن في هذا النموذج.

وأن النموذج ككل معنوي.

(3-3-3) تقييم نتائج التقدير وفقاً للمعايير القياسية:

بإجراء إختبار ديربن – واتسون (***D-W***) لإكتشاف مشكلة الإرتباط الذاتي تم التأكد من أن النموذج لايعاني من مشكلة إرتباط ذاتي (***Durbin-Watson stat =1.838676***) وهي أكبر من القيمة القياسية (***1.5***).

وبإجراء إختبار ***ARCH Test:*** لإكتشاف مشكلة إختلاف التباين نجد أن قيمة ***F-statistic =*** (***0.372515***) بمستوى دلالة معنوي ***(0.372515)=Prob*** وهي أكبرمن (***0.05***) وهذا يعني عدم وجود مشكلة إختلاف تباين.

إذاًهذا النموذج يعاني من مشاكل قياسية عدة فمن الممكن أن نأتي بنموذج مصحح لتفادئ المشاكل القياسية وذلك بإجراء إنحدار بين المتغير التابع وعدة متغيرات مستقلة ذات معالم حقيقية ولا تعاني من مشاكل قياس.

(3-3-3) النموذج المصحح هو نصف لوغريثمي:-

لقد تم إستبعاد بعض المتغيرا ت الضارة من النموذج لعدم معنويتها.

$$Log(Gdp) = B_0 + B_1\ Po + B_2\ Ms + B_3\ Inf + B_4\ Ex$$

جدول رقم (7) تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي:

Variable	*Coefficient*	*St – Error*	*T-statistic*	*Probe*
C	***9.902007***	***1.227575***	***8.066315***	***0.0000***
Po	***-0.000191***	***5.84E-05***	***-3.276208***	***0.0030***
Ms	***1.76006***	***3.240007***	***5.438152***	***0.0000***
Inf	***0.038643***	***0.005408***	***7.145026***	***0.0000***
Ex	***3.966616***	***0.371467***	***10.67824***	***0.0000***

المصدر : من تحليل الباحث ***E-views***

(4-3-3) تقييم نتائج التقدير

أولاً: المعيار الإقتصادي:

- إشارة (B_0) وهي موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية.
- إشارة (B_1) سالبة وهي تدل علي أن العلاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان.
- إشارة (B_2) موجبة وهي تدل علي أن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود وهذا يتفق مع النظرية الإقتصادية.
- إشارة (B_3) موجبة وهي تدل علي أن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي التضخم وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية.
- إشارة (B_4) موجبة وهي تدل علي أن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية.

-

- **(4-3-5) تقييم نتائج الدراسة وفقاً للمعيار الإحصائي:**
- نجد أن معامل الثابت (B_0) = (9.902007) عند مستوي معنوية إحصائية 5% وهو معنوي بقيمة (0.0000).

نجد أن معامل عدد السكان (***B_1***) = (***-0.000191***) عند مستوي معنوية إحصائية ***5%*** وهو معنوي بقيمة (***0.0030***).

- أما عرض النقود قيمة معامله (1.76006) فهومعنوي بنسبة (0.0000) عند مستوى معنوية إحصائية 5%.
- أما عرض التضخم قيمة معامله (0.038643) فهومعنوي بنسبة (0.0000) عند مستوى معنوية إحصائية 5%.
- نجد أن معامل سعر الصرف = (3.966616) فهومعنوي بنسبة (0.0000) عند مستوى معنوية إحصائية 5%.

F-statistic	***Prob(F- statistic***	***R-squared***	***Adjusted R-squared***
86.48594	***0.000000***	***0.943285***	***0.893635***

- معامل التحديد المعدل ***Adjusted R-squared = 0.943285***
وهذا يعني أن حوالي (***94%***) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تم تفسيرها عن طريق المتغيرات المستقلة والمتبقي (***6***%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها الي متغيرات غير مضمن في هذا النموذج.

وقيمة ***f = 0.0000*** تدل علي ان النموذج ككل معنوي.

(6-3-3) تقييم نتائج التقدير وفقاً للمعايير القياسية:

بإجراء إختبار ديربن – واتسون (***D-W***) لإكتشاف مشكلة الإرتباط الذاتي تم التأكد من أن النموذج لايعاني من مشكلة إرتباط ذاتي (***1.662564***)= ***Durbin-Watson stat***) وهي أكبر من القيمة المتوسطة ***1.5***.

وبإجراء إختبار ***Arch-Test:*** لإكتشاف مشكلة إختلاف التباين نجد أن قيمة ***F-statistic*** تساوي (***3.608506***) بمستوي دلالة معنوي (***Prob = 0.067471***) وهي أكبرمن (***0.05***) وهذا يعني عدم وجود مشكلة إختلاف تباين.

ويمكن القولبأن النموذج قد إجتاز مرحلة القياس والإختبار ولذلك تم الحصول علي نموذج الناتج المحلي الإجمال ي وفقاً للصيغة الرياضية التالية:-

Gdp = 9.902007 - 0.000191Po +1.76006Ms +3.966616 Ex

(7-3-3) قدرة النموذج علي التنبؤ:

نجد أن معامل ثايل (***Theil***) كلما إقترب معامل ثايل من الصفر هذا يدل علي قوة النموذج علي التنبؤ.

من النتائج وبعد إجراء الإختبار نجد أن قيمته (***0.22***) فإنه يقترب من الصفر وهذا يدل علي أن النموذج له مقدرة علي التنبؤ.

الخاتمة

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

الخاتـمة

النتائج والتوصيات

اولا: النتائج:

بعد تشخيص الظاهرة وتقدير نموذج الدراسة وتحليل البيانات وتوصلت للنتائج الاتيه:

1. القاطع بالنسبة لدالة الناتج المحلى الاجمالي موجب وقيمته (9.90) ومعنوي بنسبة (0.000)
2. كما توجد علاقة عكسية بين عدد السكان والناتج المحلي الاجمالي موجب وبنسبة (0.009-)

وهذا لايتفق مع النظرية الاقتصادية.

3.نجد ان العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلى الاجمالى طردية، وذلك بمعدلات متفاوته وهو ذا دلالة معنوية (0.00) وبنسبة (1.760).

4. نجد ان العلاقه بين التضخم والناتج المحلى الاجمالي طردية وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية ومعنوي (0.000) وبسبة (0.033) وهذا يمكن ارجاعه الى البيانات.

5. نجد ان العلاقة بين عر الصرف والناتج المخلى الاجمالى طردية وهذا ايضا مخالف للنظرية الاقتصادية ،ومعنوي (0.000) بنسبة (3.966).

6. القوة التفسيرية للنموذج بلغت (0.94%) وماتبقي (6%) يمكن ارجاعه الي عوامل أخرى يمكن ارجاعها الى عوامل اخري غير مضمن في النموذج.

ثانيا: التوصيات:

1. لابد من وضع سياسة اقتصادية لزيادة معدل الناتج المحلي الاجمالي.
2. ضرورة الاهنمام بشتي انواع الاستثمارات لانها ذات دور فعال في زيادة الناتج المحلي الاجمالي.
3. لابد من الاستفادة من الانفاق الحكومي وتوجيهه نحو المشروعات الانتاجية ذات العائد المضمون.
4. سعر الصرف يتماشى عكسيا مع الناتج المحلي الاجمالي إذن لابد من الاهتمام بالصادر لزيادة الناتج المحلي الاجمالى لتقوية سعر الصرف.
5. لابد ان يقابل عرض النقود زيادة في الانتاج العيني (الحقيقي).
6. وضع سياسات تستهدف زيادة نمو الناتج المحلى الاجمالى بنسب معينه وذلك وذلك لمكافحة التضخم.

1. قائمة المراجع:

1. أبراهيم على وآخرون، مبادئ المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان
2. بسام يونس وأخرون(1422ه-2002م)، الاقتصاد القياسي، الطبعه الاولي، دار عزه للنشر، الخرطوم.
3. حربي محمد موسى عريقات(2006م) الاقتصاد الكلي، جامعة الإسراء – الأردن ،دار وائل للنشر ،الطبعة الأولي.
4. حسين عمر(1986م)، مبادئ علم الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة ص631.
5. زياد رمضان(2007م)، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الرياض، دار وائل للنشر.
6. شمعون شمعون – البورصة (بورصة الجزائر) – دار الأطلس للنشر و التوزيع 1994
7. طارق محمد الرشيد (2010م)، المرجع في أساسايات النظرية الإقتصادية،بدون دار نشر الخرطوم.
8. مايكل أبدجمان(1998م)، الاقتصاد الكلي والنظرية السياسية ، الرياض المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.
9. طارق محمد الرشيد(2005)، المرشد في الاقتصاد القياسي ، بدون دار نشر، الخرطوم.
10. علي عمر(2005م)، مبادئ الاقتصاد الكلي، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار وائل للنشر.
11. عثمان ابراهيم السيد(1990) الاقتصاد السوداني ،بدون دار نشر.
12. د.علي محمد احمد (2000) النمو السكاني في العالم، دار المعلم للنشر.
13. عزالدين مالك الطيب (2008م) ،المدخل الي الاقتصاد القياسي، الجزء الاول نموذج المعادلة الواحدة ومشاكل القياس.
14. عبد القادر محمد عبدالقادر(2000م) ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الإسكندرية ، ط2، الدار الجامعية.
15. د.محمد عبدالرحمن إسماعيل،(1422-2001م) تحليل الانحدار الخطي ،مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
16. محمد حسن محمود فرج، (2006م)، تحليل الانحدار، مطبعة جي تاون ،الخرطوم.
17. نعمة الله نجيب إبراهيم(2002م)، الاقتصاد القياسي،بدون دار نشر، جامعة الإسكندرية
التقرير السنوي لبنك السودان المركزي الثالث والخمسون 2013م.

الرسائل الجامعية:

1. أمال عبد الفتاح عبد الفراج ، (2009م) ، العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاجتماعية ،1992 – 2002م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم.
2. أماني عوض عبد الله ،2011م ، محددات السيولة وأثرها علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة 1970- 2002م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم.
3. الهادى محمد أحمد أدم ،(2008م)،اختلاف التباين دراسة تطبيقيه علي نموذج الناتج المحلي الاجمالي(1975 – 2006م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.
4. مراد جابر الاغا ، (2005م) ، أثر الضرائب علي الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقيه علي السودان في الفترة 81/82– 2003م ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.
5. نهاد محمد بابكر على ، (2008م) ، العوامل المؤثرة على الناتج المحلى الإجمالي في السودان ، (دراسة تطبيقية لاختيار افضل معادلة خطية)(1982- 2013م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

المـــــــلاحق

ملحق رقم (1) بيانات الدراسة

YEAR	G	EX	CO	GDP	INF	PO	MS
1980	500.9	0.005	3981.9	397.2	26.09	18362	123.211
1981	468.2	0.009	5152.8	495.1	22.56	19079	156.967
1982	758.7	0.013	6458	704.1	27.69	19829	216.104
1983	879.9	0.013	9445.9	7185.2	31.13	20210	277.45
1984	1147.8	0.025	11073.5	6825.3	32.45	20530	326.149
1985	1474	0.025	15947	1535.7	46.33	20882	601.81
1986	1808.1	0.025	19362.5	6742.9	29.04	21085	775.61
1987	2035.2	0.045	32552.4	7701.8	24.98	21290	1040.74
1988	3574.6	0.045	41489.6	7676.3	49.14	21724	1420.85
1989	5428.2	0.045	74217.3	8361.9	74.08	22394	2270.87
1990	7782.8	0.045	101233.1	7904.5	67.4	23079	3164.46
1991	9471.3	0.045	174169.4	8498.2	123.7	23780	5269.55
1992	43882.4	0.1	362764.4	9056.7	117.6	24495	14159.45
1993	55736	0.1328	836743	9471	101.3	25222	26858.34
1994	102544	0.216	1660369	9566.3	115.4	25961	40535.29
1995	255760	0.4	3426693	10140	68.4	26688	70586.6
1996	77051.4	1.2464	9890.3	1131.20	132.7	27875	116598.6
1997	91259	1.5765	15316.6	1199.80	47.7	28627	159713.7
1998	14125.5	1.9945	19688.2	1298.64	17.1	29496	206951.3
1999	112801.4	2.516	24920.8	1353.63	16	30326	257918
2000	184512	2.5714	30791.6	1467.14	8	31081	346671
2001	261514	2.587	35240.6	1625.60	4.9	31913	432213
2002	291560	2.6334	40382.3	1723.18	8.3	32769	563266
2003	3334404.9	2.6082	47901.4	1831.60	7.7	33648	742356
2004	573691.5	2.5826	57789.5	1926.70	8.5	34512	969779.4
2005	791694.3	2.4358	77912.2	2034.40	8.5	35397	1403138
2006	990647	2.1715	89086.8	2166.20	7.2	36297	1787178
2007	1876670	2.0159	95415.6	2291.60	8.1	37270	1971462
2008	1798650	2.0913	102883.7	2379.80	14.3	38269	2293316
2009	1976520	2.2359	116667.6	2486.86	11.2	39294	16,106.3
2010	205467	2.2373	1238002	2648.27	13	40347	19908.3
2011	219393	2.4851	146712.1	2697.63	15.4	41500	19998.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (2): إستقرار النتاج المحلي الاجمالي:

-3.6752	1% Critical Value*	-4.004320	ADF Test Statistic
-2.9665	5% Critical Value		
-2.6220	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/21/15 Time: 09:49
Sample(adjusted): 1983 2011
Included observations: 29 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0005	-4.004320	0.271563	-1.087424	D(GDP(-1))
0.5485	0.608015	0.194739	0.118404	D(GDP(-1),2)
0.9810	0.024004	323852.3	7773.763	C

1796.241	Mean dependent var	0.493347	R-squared
2360989.	S.D. dependent var	0.454373	Adjusted R-squared
31.67894	Akaike info criterion	1743981.	S.E. of regression
31.82038	Schwarz criterion	7.91E+13	Sum squared resid
12.65857	F-statistic	-456.3446	Log likelihood
0.000145	Prob(F-statistic)	2.030683	Durbin-Watson stat

ملحق رقم (3): استقرار الانفاق الحومي:

-3.6752	1% Critical Value*	-5.039212	ADF Test Statistic
-2.9665	5% Critical Value		
-2.6220	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 09/21/15 Time: 09:52
Sample(adjusted): 1983 2011
Included observations: 29 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.039212	0.351133	-1.769435	D(G(-1))
0.2834	1.095349	0.213207	0.233536	D(G(-1),2)
0.8552	0.184324	147784.3	27240.15	C

470.1897	Mean dependent var	0.729747	R-squared
1467340.	S.D. dependent var	0.708958	Adjusted R-squared
30.09921	Akaike info criterion	791604.8	S.E. of regression
30.24065	Schwarz criterion	1.63E+13	Sum squared resid
35.10308	F-statistic	-433.4385	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	2.094332	Durbin-Watson stat

ملحق رقم (4): استقرار الاستهلاك:

-3.6661	*1% Critical Value**	*-2.997174*	*ADF Test Statistic*
-2.9627	*5% Critical Value*		
-2.6200	*10% Critical Value*		

MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CO)
Method: Least Squares
Date: 09/21/15 Time: 09:55
Sample(adjusted): 1982 2011
Included observations: 30 after adjusting endpoints

Prob.	*t-Statistic*	*Std. Error*	*Coefficient*	*Variable*
0.0058	*-2.997174*	*0.217308*	*-0.651311*	*CO(-1)*
0.8876	*0.142695*	*0.200320*	*0.028585*	*D(CO(-1))*
0.1684	*1.415213*	*137188.0*	*194150.2*	*C*

4718.643	*Mean dependent var*	*0.318413*	*R-squared*
791968.5	*S.D. dependent var*	*0.267925*	*Adjusted R-squared*
29.78520	*Akaike info criterion*	*677619.3*	*S.E. of regression*
29.92532	*Schwarz criterion*	*1.24E+13*	*Sum squared resid*
6.306712	*F-statistic*	*-443.7780*	*Log likelihood*
0.005656	*Prob(F-statistic)*	*1.985419*	*Durbin-Watson stat*

ملحق رقم (5):استقرار الإستثمار:

-3.6661	*1% Critical Value**	*-3.886300*	*ADF Test Statistic*
-2.9627	*5% Critical Value*		
-2.6200	*10% Critical Value*		

MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(I)
Method: Least Squares
Date: 09/21/15 Time: 10:00
Sample(adjusted): 1982 2011
Included observations: 30 after adjusting endpoints

Prob.	*t-Statistic*	*Std. Error*	*Coefficient*	*Variable*
0.0006	*-3.886300*	*0.276885*	*-1.076060*	*I(-1)*
0.8445	*0.198048*	*0.192304*	*0.038085*	*D(I(-1))*
0.3092	*1.036416*	*2056496.*	*2131384.*	*C*

1056.540	*Mean dependent var*	*0.519000*	*R-squared*
15104325	*S.D. dependent var*	*0.483370*	*Adjusted R-squared*
35.33307	*Akaike info criterion*	*10856531*	*S.E. of regression*
35.47319	*Schwarz criterion*	*3.18E+15*	*Sum squared resid*
14.56651	*F-statistic*	*-526.9961*	*Log likelihood*
0.000051	*Prob(F-statistic)*	*2.001745*	*Durbin-Watson stat*

ملحق رقم (6): إستقرار التضخم:

-3.6752	1% Critical Value*	-3.925437	ADF Test Statistic
-2.9665	5% Critical Value		
-2.6220	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 09/21/15 Time: 10:02
Sample(adjusted): 1983 2011
Included observations: 29 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0006	-3.925437	0.322276	-1.265072	D(INF(-1))
0.7352	-0.341883	0.195617	-0.066878	D(INF(-1),2)
0.9183	-0.103615	4.814765	-0.498884	C

-0.094138	Mean dependent var	0.679634	R-squared
44.12468	S.D. dependent var	0.654990	Adjusted R-squared
9.445430	Akaike info criterion	25.91775	S.E. of regression
9.586875	Schwarz criterion	17464.97	Sum squared resid
27.57856	F-statistic	-133.9587	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	2.030585	Durbin-Watson stat

ملحق رقم (7): استقرار عرض النقود:

-3.6752	1% Critical Value*	-3.675729	ADF Test Statistic
-2.9665	5% Critical Value		
-2.6220	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MS,2)
Method: Least Squares
Date: 09/21/15 Time: 10:07
Sample(adjusted): 1983 2011
Included observations: 29 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0011	-3.675729	0.283290	-1.041299	D(MS(-1))
0.9923	-0.009774	0.196116	-0.001917	D(MS(-1),2)
0.9936	0.008120	87508.88	710.5493	C

1.091828	Mean dependent var	0.521651	R-squared
656576.8	S.D. dependent var	0.484855	Adjusted R-squared
29.06186	Akaike info criterion	471248.8	S.E. of regression
29.20330	Schwarz criterion	5.77E+12	Sum squared resid
14.17682	F-statistic	-418.3969	Log likelihood
0.000069	Prob(F-statistic)	1.999658	Durbin-Watson stat

ملحق رقم (8): إستقرار عدد السكان:

-3.6852	*1% Critical Value**	*-4.573252*	*ADF Test Statistic*
-2.9705	*5% Critical Value*		
-2.6242	*10% Critical Value*		

***MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.**

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PO,3)
Method: Least Squares
Date: 09/21/15 Time: 10:10
Sample(adjusted): 1984 2011
Included observations: 28 after adjusting endpoints

Prob.	*t-Statistic*	*Std. Error*	*Coefficient*	*Variable*
0.0001	*-4.573252*	*0.283863*	*-1.298177*	*D(PO(-1),2)*
0.8936	*0.135164*	*0.177296*	*0.023964*	*D(PO(-1),3)*
0.2681	*1.132552*	*27.19735*	*30.80241*	*C*

16.75000	*Mean dependent var*	*0.689472*	*R-squared*
246.8932	*S.D. dependent var*	*0.664630*	*Adjusted R-squared*
12.86422	*Akaike info criterion*	*142.9787*	*S.E. of regression*
13.00696	*Schwarz criterion*	*511072.4*	*Sum squared resid*
27.75406	*F-statistic*	*-177.0991*	*Log likelihood*
0.000000	*Prob(F-statistic)*	*2.204435*	*Durbin-Watson stat*

ملحق رقم (9): تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي:

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 09/21/15 Time: 10:18
Sample: 1980 2011
Included observations: 32

Prob.	*t-Statistic*	*Std. Error*	*Coefficient*	*Variable*
0.0443	*2.122468*	*2130546.*	*4522016.*	*C*
0.0373	*-2.204842*	*101.8030*	*-224.4595*	*PO*
0.0001	*4.555740*	*0.589161*	*2.684065*	*MS*
0.0045	*3.136251*	*637366.1*	*1998940.*	*EX*
0.7134	*0.371651*	*9139.737*	*3396.791*	*INF*
0.8436	*-0.199477*	*0.027365*	*-0.005459*	*I*
0.7901	*0.269184*	*0.477957*	*0.128659*	*G*
0.6147	*0.510028*	*0.447458*	*0.228216*	*CO*

1714726.	*Mean dependent var*	*0.744028*	*R-squared*
2590992.	*S.D. dependent var*	*0.669369*	*Adjusted R-squared*
31.47855	*Akaike info criterion*	*1489834.*	*S.E. of regression*
31.84498	*Schwarz criterion*	*5.33E+13*	*Sum squared resid*
9.965731	*F-statistic*	*-495.6567*	*Log likelihood*
0.000008	*Prob(F-statistic)*	*2.200807*	*Durbin-Watson stat*

ملحق رقم (10): تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي المصحح:

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 09/21/15 Time: 10:22
Sample: 1980 2011
Included observations: 32

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0367	2.193435	1799759.	3947655.	C
0.0304	-2.280672	80.84673	-184.3849	PO
0.0000	5.424542	0.490018	2.658124	MS
0.0012	3.596605	483035.2	1737287.	EX

1714726.	Mean dependent var	0.738070	R-squared
2590992.	S.D. dependent var	0.710006	Adjusted R-squared
31.25155	Akaike info criterion	1395278.	S.E. of regression
31.43477	Schwarz criterion	5.45E+13	Sum squared resid
26.29954	F-statistic	-496.0249	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	2.140187	Durbin-Watson stat

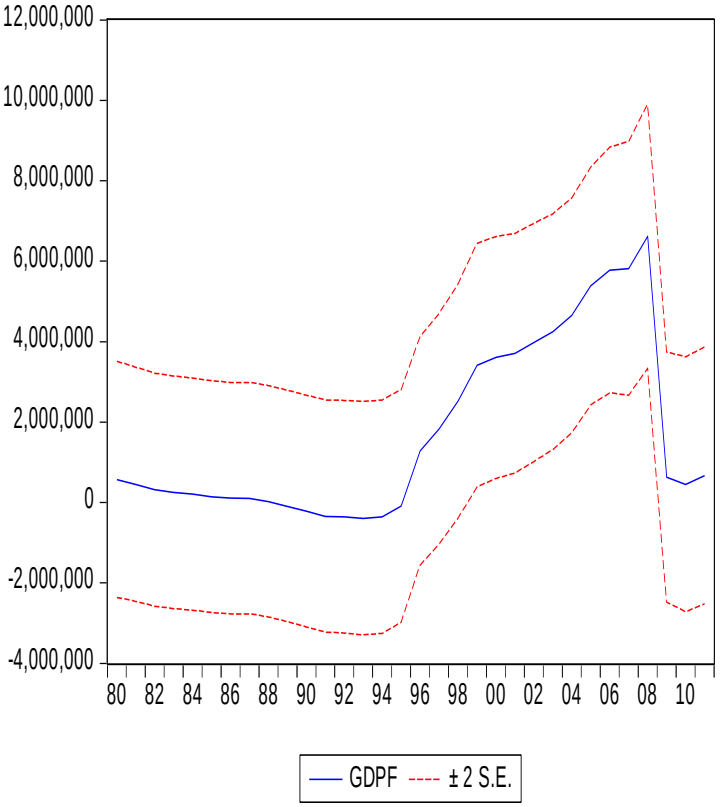

Forecast: GDPF
Actual: GDP
Forecast sample: 1980 2011
Included observations: 32

Root Mean Squared Error	1305163.
Mean Absolute Error	673537.2
Mean Abs. Percent Error	10846.75
Theil Inequality Coefficient	0.222907
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.075784
Covariance Proportion	0.924216